الأمــم المتحـدة



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٠٨** (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أوغندا	السيد أوسيتي
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد قمركتشي
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد قويدر
	الصين	السيد داي ديماو
	فرنسا	السيد فيشي
	فييت نام	السيد هونغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيدة تشاتشيك
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرين
	النمسا	السيد لوتيروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مكبرايد
	اليابان	السيد إيشيكاوا

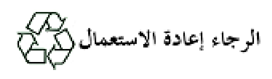
جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

الوساطة وتسوية المنازعات

تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (السودان) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لرئاسة مجلس الأمن لتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن صون السلم والأمن الدوليين: الوساطة وتسوية المنازعات. ونود أيضا أن نشيد بالدور الذي قامت به بوركينا فاسو التي توجت مبادرتها في العام الماضي بتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2009/189).

إن ميثاق الأمم المتحدة، في الفقرة ٣ من المادة ٢، يقتضي من الدول الأعضاء ''فض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر''. ويقتضي الميثاق، في المادة ٣٣، من الدول الأعضاء أن تلتمس حل ما بينها من نزاع بالوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد، اضطلعت الأمم المتحدة، على مر السنين، بدور فعال في مساعدة الوساطة لحل الصراعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة قبل أن تتحول إلى صراعات مسلحة، وبعد نشوب أعمال العنف، وأثناء تنفيذ اتفاقات السلام. لكن فض المنازعات بشكل سلمي هو مسؤولية سيادية، ولذلك، ينبغي أن يكون بناء القدرات المحلية والوطنية من الأولويات داخل الدول.

وبالمثل، فإن الاتحاد الأفريقي يواصل الاضطلاع بدور مفيد ونشط في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات من خلال التفاوض أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم، في إطار موارده وقدراته المحدودة. والدور الفعال، الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في الماضي وما زال يضطلع به في منع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، ينبغي أن يعتبر مكملا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال. وإن إنشاء هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك نظام الإنذار المبكر، والبرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وآلية استعراض الأقران في الاتحاد الأفريقي قد قطع شوطا طويلا في تحسين الأمن بالإضافة إلى خلق الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار السياسي والحكم السديد والتنمية والاقتصادية.

أصبحت الوساطة أداة لا غنى عنها في منع نشوب الصراعات وتسويتها، لا سيما وأن الصراعات تتزايد في طبيعتها داخل الدول وليس بينها. والميزة الأساسية للوساطة هي أنها يمكن أن تبدأ في الوقت المناسب قبل أن يتأجج الصراع بحيث يصبح صراعا شاملا. وهي أكثر فعالية من حيث التكلفة. لكنّ الوساطة أقل الأدوات استخداما أو تحظى بأقل الاعتراف بين الأدوات المتوفرة لمنع نشوب الصراعات وتسويتها. ولذا، فإننا ندعم اقتراح الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوساطة من خلال إدارة الشؤون السياسية ووحدة دعم الوساطة.

وترحب جنوب أفريقيا بالرأي الذي أعرب عنه تقرير الأمين العام وهو أن الأمم المتحدة لا تحتكر جهود الوساطة، وأن المنظمات الإقليمية يمكن أن تكون لها مزايا

مقارنة تسمح بالتدخل المبكر. والعوامل الرئيسية في هذا السياق هي القرب ومعرفة الديناميات المحلية والتأثير المباشر للصراع. وقد برهنت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على إرادتها وقدرتها اللازمة لتيسير جهود الوساطة. وهناك إلى جانب هذه الميزة حاجة إلى التنسيق المناسب وضمان التآزر والتناسق ووضع استراتيجية منسقة بطريقة محكمة بين الأطراف الدولية وأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي.

ولذا، نرحب بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات في نطاق الوساطة، ونكرر نداء الأمين العام لتوفير التمويل المرن للوساطة بحيث تمول بطريقة ملائمة. وإن المزايا، على المدى الطويل، والفعالية من حيث التكلفة في مجال الوساطة ومنع نشوب الصراعات الفتاكة تتجاوز بكثير الخسارة في الأرواح البشرية والتشرد وتدمير البنى التحتية السياسية والاقتصادية للبلدان الناجمة عن الصراعات، وكذلك تكلفة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراعات ونشر عمليات لحفظ السلام.

ولا يمكن للمرء أن يبالغ في التأكيد على دور النساء بصفتهن صانعات للسلام. وفي هذا الصدد، فإن أهداف القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ما زالت سارية المفعول لضمان المشاركة الجنسانية في أنشطة صنع السلام وبناء السلام.

واسمحوا لي أن أبرز بعض العوامل التي نعتبرها هامة لنجاح الوساطة. إن ملكية عملية الوساطة من قبل أطراف الصراع المختلفة ودور آليات الدعم تحظى بأهمية حاسمة. فلا يمكن قياس نجاح جهود الوساطة في بعض الحالات في المدى القصير. ولذا من الأهمية بمكان أن يسمح لجميع الأطراف أن تجد حلولها الخاصة بها، وهذه عملية يمكن أن تكون طويلة ومضنية. ولا توجد هناك حلول سريعة ولا يمكن أن يكون هناك حل ينطبق على جميع الحالات.

ولا بد للوساطة أن تحظى بثقة الأطراف وتبقيها منكبة على حل النزاع بتحديد الأسباب الجذرية للصراع وإيجاد حل لها والسعي للتوصل إلى حلول مقبولة لتسويتها. ولا بد للأطراف والقادة أن يتذكروا على الدوام مسؤوليتهم الوطنية الشاملة عن رفاه جميع مواطنيهم وليس مصالحهم السياسية الفردية الضيقة.

وينبغي النظر إلى الوساطة باعتبارها تدخلا استراتيجيا يتطلب تخطيطا ملائما. ولا يمكن لها أن تكون عملا منفصلا، بل هناك حاجة لإعداد فريق من الوسطاء ذوي التأهيل المناسب والمتمتعين بالدعم المطلوب.

إن الترابط بين منظومات الإنذار المبكر والقدرة على التحليل السليم وتحقيق التكامل بين المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية من شأنه أن يعين على تحديد طبيعة التحديات المنهجية التي قد تؤدي إلى اندلاع الصراعات.

إن دور مجلس الأمن يجب أن يركز دائما على مساندة وتيسير جهود الوسيط وليس على عرقلتها. وعلى المجلس أن يتفادى استباق نتيجة جهود الوساطة وأن يسمح للوسطاء بالوقت والمجال اللازمين لإتمام مهمتهم. ومن واقع تجربتنا، لم تكن النتائج إيجابية في الحالات التي سعى فيها المجلس إلى التدخل وإلى استباق نتيجة جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام أو المنظمات الإقليمية.

وإننا بطبيعة الحال نشعر بالارتياح لأن الأمين العام يشاطرنا الرأي في ضرورة أن تتسم عملية الوساطة بالسرعة والهدوء والسرية. وفي هذا الصدد، ظلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعمل بجدية على الصعيد دون الإقليمي، لتيسير العملية السياسية الهادفة إلى الوصول إلى تسوية بين طرفي النزاع في زمبابوي. إننا من هنا نحيي الدور الكبير الذي لعبته الجماعة لمساعدة الأحزاب السياسية في زمبابوي في الوصول إلى اتفاقية تقاسم السلطة التي أدت إلى تكوين

حكومة تمثل الجميع. وإننا لعلى ثقة بأن التطورات السياسية الأخيرة ستشكل حافزا أكبر لشعب زمبابوي لمواصلة عملية المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي وإعادة البناء وعملية التنمية. وندعو المجتمع الدولي إلى مساندة تلك الجهود وخاصة عن طريق رفع الجزاءات التي لا تزال تعيق عملية الإنعاش وإعادة البناء في زمبابوي.

ختاما، تؤيد جنوب أفريقيا المشاعر التي عبر عنها مشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده لاحقا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد فينانين (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على تنظيمكم لهذه المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة. كذلك نشكر الأمين العام على تقريره القيم (S/2009/189) بشأن الوساطة وأنشطة مساندها. إننا نثق أن هذا التقرير سيكون بمثابة الخطوة الأولى على طريق عملية تقودنا إلى عمليات وساطة تتسم بمزيد من المهنية وحسن الهيكلة، ليس على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في تقديم الدعم للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وتؤيد فنلندا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبجانب ذلك، يشرفني أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن الوساطة وتسوية النزاعات تقعان في صميم اختصاصات الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، وذلك في إطار مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. وتؤيد فنلندا جهود الأمم المتحدة في مجال الوساطة كما تؤكد على ضرورة تعزيز قدرات الوساطة المتوفرة في إطار الأمم المتحدة. لذلك نرحب بحرارة بدور وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومساهماتها النشطة إذ أنها توفر خبرات متميزة لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ومعها شركاؤها.

فيما تحتل الأمم المتحدة مركز الصدارة في مجال الوساطة في الصراعات الدولية، يقوم الشركاء الإقليميون ودون الإقليميين بتحمل مسؤولياتهم بشكل متزايد في ذلك المجال كما نوّه إلى ذلك لتوه زميلي ممثل جنوب أفريقيا. إن الاتحاد الأوروبي، وإن كان قد استفاد الكثير من تجربة الأمم المتحدة، قد طوّر قدراته الذاتية في مجال الوساطة من أجل السلام. كذلك قامت منظمة السلم والتعاون في أوروبا بتطوير أدوات متنوعة لتسوية النزاعات.

في ضوء جدول أعمال مجلس الأمن الحالي، يجب إيلاء أهمية خاصة لأفريقيا. وتؤيد فنلندا بقوة تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة. ولتحقيق ذلك، قامت فنلندا بالمساهمة بمبلغ ٢,٩ مليون يورو لتمويل مشروع مشترك يتعلق بتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة. وعلى هذه الخلفية، لا يسعنا إلا أن نشجع الأمم المتحدة على القيام بالمزيد من الحوار والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن الملكية المحلية أمر بالغ الأهمية لإحراز نتائج مستدامة وفعالة عن طريق الوساطة نظرا لأن الجهات الفاعلة المحلية تدرك جيدا الحالة السائدة والظروف والحساسيات.

ويتطلب بناء السلام والأمن المستدامين إشراك النساء بصورة متزايدة ومتكافئة في مفاوضات الوساطة والسلام، فالنساء يتمتعن بقدرة كبيرة على العمل في حالات الصراع ويجب تشجيعهن للمشاركة النشطة في تسوية النزاعات. وحتى الآن، لم يتجاوز عدد النساء اللواتي تقلدن مناصب رفيعة بصفتهن ممثلات للأمم المتحدة ثماني نساء، ونحن نتفق مع الأمين العام على أن ذلك العدد غير كاف.

إننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا، ونسترعي انتباه المجلس إلى التوصيات الصادرة عن الندوة الدولية بشأن تمكين المرأة وقيادتها وتنميتها والسلام والأمن الدوليين التي اشتركت في رئاستها رئيسة ليبريا، إيلين جونسون سيرليف ورئيسة فنلندا، تارجا هالونن.

إن توقيع اتفاق للسلام لا يعني بالضرورة اكتمال عملية الوساطة بنجاح، فكما ذكر الأمين العام، أن تتبع الوساطة يجب مباشرة جهود بناء السلام بعد مرحلة الصراع، وبخاصة في مجالات الشرطة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن. ونأمل أن يحتوي التقرير القادم للأمين العام بشأن الإنعاش وبناء السلام على توصيات محددة بشأن السبل الكفيلة بجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر اتساقا في مجال بناء السلام المبكر.

إن لفنلندا تقاليد عريقة في مجال الوساطة من أجل السلام، وخير شاهد على التزامنا بتلك المهمة الشاقة جائزة نوبل التي منحت للرئيس مارتي أهتيساري. وفي نفس الوقت، تمثل جائزة نوبل ذات المكانة العظيمة اعترافا بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الوساطة. إن على الأمم المتحدة في رأينا أن تسعى جاهدة لتجميع طاقاتها الداخلية من أجل الوساطة، وبإمكان الأمين العام إعداد خطة محددة لتمكين الجيل القادم من السير على خطى من سبقوه من مفاوضين بارزين من أجل السلام في إطار الأمم المتحدة. كذلك فإن فنلندا ملتزمة بالانخراط مستقبلا في جهود الوساطة في إطار الأمم المتحدة ودعم تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيدة كانسيلا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أحيي مبادرة الرئاسة المكسيكية المتمثلة في إدراج مسألة الوساطة وإجراءات التسوية السلمية للصراعات في عمل مجلس الأمن وفي هذه المناقشة المفتوحة. ونذكّر هنا بأن مجلس الأمن كان أيضا قد عقد مناقشة لهذا البند في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5979)، بمبادرة من بوركينا فاسو والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طلب على أثرها من الأمين العام، في البيان الرئاسي الذي ضمنه موجزا للمناقشة، أن يقدم له تقريرا بشأن الوساطة ووسائل تعزيزها. وننتهز هذه الفرصة لننوه، مع الاهتمام، بالتقرير الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة S/2009/189.

إن موضوع مناقشتنا يتسم بأهمية عظيمة، فتسوية النزاعات بالوسائل السلمية تتطلب عددا من الأدوات الضرورية للوصول إلى تسوية عن طريق مفاوضات عقلانية لأوضاع قد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. واستخدام تلك الأدوات يتسم بأهمية كبرى نظرا للطبيعة الوقائية لتلك العمليات. وإذا استحضرنا المقولة الواسعة الانتشار بأن منع الصراعات أقل عبئا من محاولة فرض السلام وحفظه فإن بإمكاننا أن نتفهم ضرورة اتباع تلك النُهج على أوسع نطاق ممكن.

إن الوساطة آلية طُورت بشدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وهذه الدبلوماسية الوقائية بحد ذاتها تتطلب مرونة كبيرة في ما يتعلق بسائر العمليات التي يمكن تضمينها في تسوية المنازعات في مرحلة ما قبل نشوب الصراع. وفي ذلك السياق، فإن الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية إجراءات لا تتضمن فحسب الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصورة خاصة، ولكنها تتضمن أيضا دورا ينطوي على ثقل كامل وولاية من لدن الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، كما هو محدد في الميثاق.

ينبغي دراسة تاريخ الوساطة في الأمم المتحدة على أساس الممارسة الحقيقية. والجوانب التي يتطرق إليها الأمين العام في تقريره تمكننا من التركيز على النطاق الحالي للممارسة والنظر في المقترحات والتوصيات التي يعتزم تنفيذها في عام ٢٠٠٩. ومن بين هذه المسائل، نشدد على تعزيز واحترافية وسطاء الأمم المتحدة؛ وأهمية التدخل في أسرع وقت ممكن، والتأملات والمقترحات المتعلقة بدمج الوساطة في ميدان العمليات؛ والسياسة الجنسانية، وبخاصة في إطار عمل وحدة دعم الوساطة؛ والشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في هذا المسعى.

وفي ذلك الصدد، وفيما يتعلق بمقترحات الأمين العام، فلدى أوروغواي التفهم التالي. نقر من حيث المبدأ بأهمية العمل الذي يقوم به الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية وهو عمل عززه الإصلاح الذي تم القيام به في العام الماضي والتقدم المحرز الذي تلا إنشاء وهيكلة وحدة دعم الوساطة. ونفهم في الحالة المحددة للتوصيات الهيكلية والإدارية للأمين العام أن بوسع الجمعية العامة أن تنفذها من خلال اللجنة الخامسة.

وفي حين أن التقرير قد قُدم إلى مجلس الأمن، لربما كان من المفيد للمجلس، بعد النظر في آثار الوثيقة، أن قرر المنحى الذي ينبغي أن تأخذه هذه المناقشة ومرر محتواها إلى الجمعية العامة مع إبراز تلك الجوانب التي يمكن للجمعية أن تتعاون بشأنها مع المجلس وفقا لأحكام المادة ١١ من الميثاق. وثمة نقطة أخرى مهمة جدا تتمثل في النظر في الآثار والمناقشة اللاحقة بشأن تنفيذ التدابير المتعلقة بالوساطة بموجب الفصل الثامن من الميثاق والاتفاقات الإقليمية وفقا للمادة ٥٢ من الميثاق.

ونتفهم أهمية الإحالة إلى الهيئات الإقليمية وإلى مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول في عمليات وساطة معينة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن اهتماما مماثلا ينبغي إيلائه لجميع المناطق. فعلى سبيل المثال، بوسعنا الاستشهاد بالحالة المحددة لمنظمة الدول الأمريكية التي تتمتع بأوسع خبرة في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر أن منظومة البلدان الأمريكية كانت تعمل بالفعل على تطوير ممارسات محددة في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في نهاية القرن التاسع عشر والأمثلة الحالية لجهود الوساطة الإقليمية مكنتنا من حسم صراعات محتملة في المنطقة، وفي الوقت المناسب، وفي الوقت نفسه تمكّن الأمم المتحدة من تكريس جهودها للوساطة في مناطق أخرى. ولكن هذا لا يعني أن التعاون غير لازم في منطقتنا، بل ينبغي الإبقاء على منظومة البلدان الأمريكية بغية الحفاظ على نظام الإنذار المبكر في المنطقة. وجهود منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الترتيبات دون الإقليمية تتطلب مستويات متقدمة ورفيعة من التعاون مع الأمم المتحدة.

وثمة جانب آخر يتعلق بمفهومي حفظ السلام وبناء السلام من خلال الدبلوماسية الوقائية، ألا وهو الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في منع الصراعات وحلها. فالوساطة وتيسير الحوار بوصفهما عنصرين أساسيين في اللُحمة الاجتماعية على الصعيد الوطني أو المحلي يمكّنان من تهيئة بيئة مواتية لإعادة الإعمار وحفظ السلام في حالة نشوب أي صراع ممكن.

ووفقا للأمين العام، فإن من بين الجوانب الأخرى التي يتعين تعزيزها السياسة الجنسانية (S/2009/189، الفقرة ٦٢ (و)). ويبين التقرير أنه في تاريخ المنظمة لم يتم تعيين سوى سبع نساء بصفة وسيطات. وعندما يجري إدراج النساء في سائر مناصب الوساطة، من الواضح أيضا أن هناك عجزا من حيث التوزيع الجغرافي العادل وهو مبدأ يجري

انتهاكه كثيرا في التاريخ البيروقراطي للأمم المتحدة. ولا نطالب بالمساواة بين الجنسين فحسب، بل نطالب أيضا بالتوزيع الجغرافي العادل فيما يتعلق بتعيين الوسطاء.

وأخيرا ينبغي أن ننظر في تمويل هذا العمل الهام للمنظمة، وتأييد مقترحات الأمين العام بتنظيم قائمة بالوسطاء تمكننا من الاستفادة في الوقت المناسب من الخبرة المتجمعة في سائر الأقاليم والإبقاء على عنصر ووحدة دعم وساطة فعالة في الأمانة العامة.

ومجلس الأمن من جانبه ينبغي له أن يعلق أكبر أهمية على العمل الوقائي وأن يدعم بوضوح مقترحات الأمين العام وأن يواصل دراسة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية كأولوية بوصف ذلك أفضل بديل لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في الوساطة وتسوية المنازعات. وأعرب أيضا عن تقديري للأمين العام وفريقه على ما قاموا به من عمل شاق وعلى التقرير المستنير المعروض علينا بشأن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189).

إننا إذ نشهد حاليا زيادة في تكلفة معالجة أشلاء ممزقة من السلم، يجري الاعتراف على نحو متزايد وبصورة واسعة بقيمة الانخراط بفعالية وفي الوقت المناسب في الوساطة. وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للوساطة وقيمتها، من الحتمي تلخيص العبر المستقاة حتى الآن لتصميم أنجع أدوات الوساطة لحل المنازعات في مرحلة مبكرة. ويتفق وفدي مع الأمين العام على أن الوساطة قد أثبتت بأنها من أكثر الوسائل الواعدة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ ولكن ممارسة الوساطة لم تحظ إلا بالنزر اليسير من الاهتمام والدعم.

وفي ذلك الصدد، جاءت المناقشة المفتوحة اليوم في أوانها تماما وتأخذ دورا رياديا من نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس في العام الماضي (انظر S/PV.5979)، وسوف تساعدنا في تعزيز الوساطة وغيرها من ضروب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والنهوض بها بصورة أكثر احترافية واتساقا. وإسهاما من وفدي في تلك المناقشة سوف يبرز النقاط التالية.

أولا، على الرغم من أن الأمم المتحدة لا تحتكر الوساطة، فإن المنظمة في وضع مثالي لتقديم الوساطة في معظم الحالات. وحيث أن ١٩٢ دولة عضوا وافقت على حل المنازعات بالوسائل السلمية، تعتبر الأمم المتحدة المنظمة الدولية الحكومية العالمية الوحيدة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. وبفضل الطابع العالمي والطبيعة المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، فإن الثقة والحياد للوساطة تسلّم بهما بيسر وسهولة الأطراف المعنية عندما تمارس الأمم المتحدة نفسها جهود الوساطة أو غيرها من المنظمات أو الأفراد الذين تؤيدهم الأمم المتحدة. وفي أحيان كثيرة يساعد تأييد المنظمة لوسيط ما في تعضيد أدوات الوسيط وقدراته. وفي ذلك الصدد تستحق الأمم المتحدة الاستثمار المركز في تعزيز وترسيخ قدرات الوساطة.

ثانيا، إن زيادة قدرة الوساطة تقتضي من أقدر الوسطاء المزودين بالدعم الفني والكافي تسليط الانتباه على توفير الوساطة في أبكر مرحلة ممكنة من الصراع، خاصة أن أهمية الانخراط في أبكر مرحلة ممكنة لا تحتاج إلى مزيد من التشديد.

ولتحقيق ذلك، ينبغي إعداد قواعد بيانات شاملة بالوسطاء المخصصين لكي لا نحتاج سوى إلى أقل وقت

وطاقة للعثور على الوسطاء الذين تتوافر لديهم الصفات المناسبة للحالة عندما تدعو الحاجة إلى الوساطة.

ثالثا، ينبغي إنشاء منبر أساسي للدعم يجمع بين الخبراء والأمور المالية والخدمات الإدارية لتكون الوساطة فعالة وملبية للاحتياجات. وبالنظر إلى طابع الوساطة الذي يزداد حرفية وتعقيدا، ينبغي وضع برامج منتظمة لإيجاد أفرقة وسطاء محترفين في المستقبل. لكن ما يثير الجزع حسبما علمنا من التقرير أنه لم يتم حتى الآن تأمين الموارد البشرية والمالية المخصصة في الأمم المتحدة. كما لم ينشأ بعد نظام تعليمي شامل في مجال الوساطة.

ويتعين بذل المزيد من الجهود في تلك المجالات وأعتقد أن الأمين العام اتخذ الخطوات الصحيحة لعلاج هذه المسألة بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية. كما أن صناديق التمويل لبدء أنشطة الوساطة التي أنشئت مؤخرا سيكون لها دور أساسي في توفير الدعم المالي اللازم لفريق الوساطة. ويدعم وفد بلادي الأمين العام في سعيه بشكل استباقي لإيجاد سبل لحشد التمويل الكافي لدعم الوساطة ولإنشاء منبر دعم كاف للوساطة يستجيب لمتطلبات عمليات السلام التي تشهد تطورات متلاحقة.

رابعا، ينبغي النظر في المنازعات في إطار إقليمي أو دون إقليمي لكي تكون الوساطة ناجحة. ولذلك، فإن الشراكات الوثيقة مع المنظمات الإقليمية القائمة مهمة جدا وينبغي عقد مناقشة ذات منحى استراتيجي بدرجة أكبر حول سبل إنشاء إطار أوضح لصنع القرارات والتنسيق بفعالية مع المنظمات الإقليمية. كما أننا بحاجة إلى إيجاد سبل لضمان إدماج السياق الإقليمي ودون الإقليمي السليم في عملية الوساطة عندما لا تكون هناك منظمات إقليمية أو دون إقليمية ذات صلة.

خامسا، تكون ممارسة المساعي الحميدة والوساطة أكثر فعالية ونجاحا عندما يساندها دعم موحد ومستمر من مجلس الأمن. وكما يتضح من تقرير الأمين العام، فإن مجلس الأمن لديه أدوات كثيرة يمكنه استخدامها لدعم الوساطة وتعزيزها ولإشراك المفسدين في عملية الوساطة. ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظل مواكبا بصورة نشطة للتقدم الإجمالي في جهود صنع السلام وأن يبقى موحدا في تقديم الدعم الضروري لعمليات الوساطة عند الاقتضاء.

أخيرا، يشعر وفد بلادي بالقلق إزاء العدد المنخفض من النساء اللاتي يضطلعن بأدوار رسمية في عملية الوساطة. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع، استجابة لقراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، على مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام وفي جميع الأدوار الرسمية وغير الرسمية. وينبغي أن نتذكر أن النسبة المتدنية للنساء في عمليات الوساطة لا تمثل اختلالا في التوازن الجنساني فحسب، بل تشير أيضا إلى الإهمال المحتمل لموارد بنّاءة تحتاجها الوساطة وإلى عدم الاستفادة من معين المواهب.

إن وفد بلادي يقدر فعالية الوساطة الناجحة من حيث التكلفة ويعتقد أن الجانب الجوهري للوساطة الناجحة يتوقف على مساعدة الأطراف المعنية في بناء الثقة وتحديد المصالح الأساسية لكل طرف بهدف بدء مفاوضات ناجحة وتوخي فوائد تسوية النزاع سلميا. وإذ أعيد تأكيد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون في مركز تعزيز عملية الوساطة ودعمها بما لدينا من منبر ملائم للدعم، فإنني أود أن أختم ملاحظاتي بدعوة الأمين العام ومجلس الأمن إلى مواصلة تعزيز الوساطة وإنشاء منبر ملائم وكاف لدعم الوساطة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحتان المحتملتان البوسنة والهرسك والجبل الأسود، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على عرضه التقرير القيم للأمين العام (S/2009/189). إن الوساطة أداة في غاية الأهمية من بين الاستجابات المحدودة المتاحة للمجتمع الدولي في إدارة الصراع. ويمكن تطبيقها في جميع مراحل دورة الصراع، من المنع وصنع السلام إلى تنفيذ اتفاقات السلام. وعندما تعمل الوساطة بصورة جيدة، ربما لا يلاحظ العالم حتى أن فتيل صراع ما يحتمل أن يكون ضارا قد نزع. وعندما تفشل، يستلزم إخماد الأزمة قدرا أكبر بكثير من الجهود والموارد. ولذلك، يجب علينا مواصلة تحسين ممارسة الوساطة الدولية والعمل على ضمان أن تؤدي التسويات التفاوضية للصراعات إلى استقرار دائم على نحو متزايد. ويشتمل تقرير الأمين العام على عدد كبير من الدروس المستفادة وعلى توصيات مفيدة يجب تنفيذها الآن لجعل الوساطة أكثر فعالية في المستقبل.

ويتوقف نجاح الوساطة الدولية على الشراكة والتعاون والدعم المتبادل بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية. وتشارك الأمم المتحدة في الوساطة منذ ما يربو على ٦٠ عاما وتعزيز قدراتها سيعمل على زيادة تقوية الأثر الجماعي لمبادراتها من أجل الوساطة. لقد أيد الاتحاد الأوروبي إنشاء وحدة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة في إطار إدارة الشؤون السياسية ويواصل المساهمة ماليا في أنشطتها من خلال المفوضية الأوروبية وفرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على السواء. كما نؤيد النهج المقترح على نطاق المنظومة للوساطة وتشكيل فريق احتياطي من الخبراء الإقليميين والمتخصصين.

ويتمثل أحد الشروط الأساسية لفعالية مبادرات الوساطة في توفر الموارد المالية والبشرية المرنة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الوساطة تميل إلى أن تكون فعالة إلى أقصى حد عندما يتم إطلاقها مبكرا، والاتحاد الأوروبي يعتبر إنشاء صندوق تمويل لبدء أنشطة الوساطة مؤخرا أمرا إيجابيا. وبغية زيادة تعزيز تعاوننا في مجال الوساطة، ينبغي للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إيجاد آلية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وإتاحة فرص للتدريب المشترك والعمل معا على إعداد قائمة بخبراء الوساطة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز الوساطة باعتبارها أداة كفؤة وفعالة من حيث التكلفة لمنع الصراعات وحلها والاتحاد يشارك، حسبما هو مبين في تقرير الأمين العام، في جهود الوساطة على نحو متزايد. ومشاركة الاتحاد الأوروبي في الوساطة ذات شقين، مباشر وغير مباشر. وهناك عدد من الأطراف الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي التي تضطلع بين الحين والآخر بدور في العمليات الدولية للتيسير والوساطة والحوار. ومن بين أبرز الأطراف الفاعلة رئاسة الاتحاد الأوروبي والممثل الأعلى خافيير سولانا وممثلو الاتحاد الأوروبي الخاصون وأعضاء المفوضية الأوروبية، لكن رؤساء وفود المفوضية الأوروبية ورؤساء البعثة الأوروبية للسياسات الأمنية والدفاعية يشاركون أيضا في أنشطة الوساطة بصورة متكررة.

وقد شرع الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدرته على الوساطة ودعم الوساطة وإضفاء الطابع الحرفي عليها لكي يستخدم تلك الأداة بفعالية أكبر. ونحن نقدر التعاون المستمر مع وحدة دعم الوساطة في ذلك المسعى.

إن الاتحاد الأوروبي، شأنه في ذلك شأن جميع المنظمات الإقليمية الأخرى، له مصالحه الخاصة التي قد

تـضعف أحيانـا قـدرتنا علـى الاضـطلاع بـدور الوسـطاء المحايدين. ولـذلك، فقـد طـور الاتحـاد الأوروبي نظامـا للـدعم غير المباشر لوسطاء الطرف الثالث، يعتمد أيضا على قـدرات المنظمـات غير الحكوميـة ومعارفهـا. وتتـضمن أداة الاسـتقرار الـتي يـديرها الاتحـاد الأوروبي علـى وجـه الخـصوص مرفـق الإجـراءات العاجلـة الـذي يـشتمل علـى النـصح في مجـال السياسات والمساعدة التقنية والوساطة والمصالحة.

ويـضطلع الاتحاد الأفريقـي أيضا بـدور مهـم علـى نحـو متزايد في الوساطة والاتحاد الأوروبي ملتزم بالمساعدة في مواصلة تطوير قدراته. وقـد أنـشئت مؤخرا آليـة للاسـتجابة المبكـرة في إطار مرفق السلام الأفريقـي لـدعم جهـود الوسـاطة الـتي يبـذلها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية الأفريقية.

مناقشة اليوم تتيح لنـا الفرصـة للتأمـل فيمـا تحقـق مـن خـلال الوسـاطة وتحديـد التحـديات الـتي تواجـه التـسويات التفاوضـية. ويـتعين علينـا ألا ننظـر في الوسـاطة بمعـزل، إذ أن اتفاقات الـسلام انهـارت في كـثير مـن الأحيـان، ونتيجـة لعـدم وجـود خطـة تنفيـذ واضـحة. ومـن الـضروري أن تتبـنى الأمـم المتحــدة وشــركاؤها نهجــا مترابطــا بــشأن جميــع جوانــب الصراع، بما في ذلك مرحلة بنـاء الـسلام بعـد انتـهاء الـصراع، وأن تحـسّن فعاليـة الوسـاطة وأن تقلـل مـن خطـر المفـسدين وتـضمن المحافظـة علـى الاتفاقـات الـتي يـتم التوصـل إليهـا. وكمـا يـشير التقريـر، مـن الأهميـة بمكـان أن يتـضمن الاتفـاق مسائل العدالة الانتقالية على نحو مناسب وأن تـستعاد سيادة القانون. وحيث تُرتكب جرائم خطيرة، فإن ثقافـة الإفـلات من العقاب غالبا ما تـؤدي إلى دوامـة مـن العنـف، مما يقـوض السلام المستدام.

وختامـا، يعرب الاتحـاد الأوروبي عـن تقـديره لالتـزام الأمين العام بتحسين التوازن بين الجنسين والخبرة الجنسانية على جميع المستويات. إن غياب المرأة عـن مفاوضـات الـسلام وانعـدام الخبرة الجنسانية في أفرقـة الوسـاطة يحـدان علـى نحـو خطير من مدى تنـاول تلـك العمليـات لخبرات المـرأة في مجـال الصراع والاحتياجات المترتبة من أجل الإنعاش. وتبيّن دراسـة أجراها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي على ١٣ عملية اتفـاق سلام شامل منذ عام ٢٠٠٠ أنه لم تُعين امـرأة واحـدة بـصفة وسيطة في أي من تلك العمليات. ولا بـد لهـذه الإحـصاءات أن تـتغير إذ أريـد لاتفاقـات الـسلام الـتي سـتبرم مـستقبلا أن تكون قابلة للتنفيـذ ومُمَثِّلة ويمكـن أن تكفـل الـسلام الـدائم. فالسلام المستدام لا يمكـن تحقيقـه بتـهميش هـذا الفئـة الكـبيرة والهامة جدا.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمــة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزيـة): نـشكر الأمانـة العامـة علـى إعـداد تقريـر جيـد جـدا عـن هـذا الموضوع (S/2009/189)، ونـشكر بوركينـا فاسـو علـى قيادتها الجهود بشأن هذه المسألة.

ووفقـا لمقاصـد هـذه المنظمـة، مـن الطبيعـي أن يكـون للوساطة دورا مركزيا في أنشطتها. ولذلك، فـإن المراقـب مـن خـارج المنـضمة لا بـد وأن يفاجـأ بـضآلة الاهتمـام والمـوارد المحـدودة الـتي تـستثمر في هـذا المجـال حـتى الآن، وبأننـا الآن فحسب نتحدث عن الحاجة إلى إضفاء طابع المهنية على تلـك الجهود. ومن المفارقات، أنه يبدو أن مواطن القـوة الكامنـة في الوسـاطة هـي نقطـة ضـعف في سـياق المناقـشات الحكوميـة الدوليـة. فالوسـاطة في جوهرهـا ذات طـابع وقـائي وتجـرى في بعض الأحيان في جو مـن التكـتم الـشديد، وقـد تكـون فعالـة جدا من حيث التكلفة وتنفذ على الوجه الأمثـل في وقـت قـد لا يكون الصراع ظاهرا للعيان. إن إهمالنا للوسـاطة حـتى الآن هــو تعــبير عــن ترددنــا المــستمر في الاســتثمار في مجــال الدبلوماسية الوقائية. ولئن كنا قد تحدثنا عـن الحاجـة إلى هـذه

الدبلوماسية لسنوات عديدة الآن، فما زال يتعين علينا تحقيق الانتقال من الناحية العملية.

ولا بد لنا من دراسة جملة محورية جاءت في التقرير في هذا السياق: ”الوساطة المبكرة في سياق وقائي يمكن، إذا كانت ناجحة، أن تلغي الحاجة إلى بعض بعثات حفظ السلام“ (S/2009/189، الفقرة ٥٩). وفي حين أن تكاليف عمليات حفظ السلام تواصل الارتفاع والقطاعات المعنية في الأمانة العامة تعمل فوق طاقتها بشكل واضح، نأمل في أن يساعد هذا في جعل الوساطة في الواقع النشاط الأساسي الذي كان ينبغي أن يكون كذلك في المقام الأول.

وكان إنشاء وحدة دعم الوساطة خطوة هامة اتخذت بعد سنوات من المشاورات، وها هي تظهر أولى نتائجها الإيجابية. ولا بد لنا من المضي بهذا الزخم إلى الأمام ، على أساس التوصيات الواردة في التقرير، التي نؤيدها في مجموعها. ونرحب بالبيان الرئاسي الذي نفهم أنه سيعتمد في وقت لاحق اليوم، ولكن الأهم من ذلك، نأمل في أن تكون هناك متابعة ملموسة ومبكرة للتوصيات من جميع الذين تقوم الحاجة إلى إسهامهم – أي هذا المجلس نفسه والأمانة العامة والجمعية العامة.

أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة بشأن ثلاثة مجالات بعينها من التقرير.

أولا، نرحب بالفقرات الموجزة والمتعمقة بشأن السلام والعدالة، وخاصة إعادة التأكيد على أنه لا يمكن أبدا لاتفاقات السلام التي تقرها الأمم المتحدة أن توفر أحكاما بالعفو العام في حالة ارتكاب أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. والعلاقة بين السلام والعدالة يمكن أن تكون معقدة، وقد يجد الوسطاء أنفسهم في خضم مناقشات ذات صلة. ويجب أن يكون واضحا أنه ليس بوسع الوسطاء التفاوض على المسائل المتعلقة بالعدالة إذا كانت تتولاها هيئات قضائية مستقلة – ومنها على وجه الخصوص المحكمة الجنائية الدولية، وأن يوضح لجميع الأطراف المعنية الوضع في هذا السياق وفقا للقانون الدولي. ومن أهم العوامل التي تؤجج الصراع مفسدو جهود الوساطة الذين يستفيدون من اقتصادات الحرب خصوصا، وغالبا ما يعملون في مناخ الإفلات من العقاب. والتسويات التفاوضية للتراعات معرضة بشكل خاص للانتكاس والتحول إلى العنف، والتصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة عنصر هام جدا في منع هذا العنف، وبالتالي يساعد على تعزيز الانجازات التي تم تحققت من خلال الوساطة.

ثانيا، يجب أن تراعي عملية اختيار الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام والجهود الرامية إلى بناء الدعم التشغيلي لهم الدور الهام الذي تؤديه المرأة في مجال الوساطة وتسوية التراعات. وقد ذكر هذا الأمر عدة مرات في الماضي، بما في ذلك في البيان الرئاسي الذي اعتمد في العام الماضي (S/PRST/2008/39)، ولكن الحقيقة مختلفة طبعا. وكما ذكر المتكلم الذين سبقني، فمنذ عام ٢٠٠٠، لم تُعيّن أي امرأة وسيطة في المفاوضات لإبرام اتفاقات سلام شامل، وتشغل حاليا امرأة واحدة منصب ممثلة خاصة للأمين العام. والمهم في الجزء ذي الصلة من التقرير أن مشاركة المرأة ليست مسألة لياقة سياسية، ولكنها مسألة جعل جهود الوساطة أكثر فعالية.

ثالثا، يجب علينا معالجة مسألة الموارد. فالتدابير المعقولة جدا الواردة في التقرير، مثل برامج التدريب وتطوير القدرات والدعم التشغيلي، تكلف مالا بالطبع. ولكن الأهم من ذلك أنها استثمار قد يؤدي إلى خفض كبير في التكاليف الإجمالية للمنظمة. ونود أن نعرب عن رأينا المتمثل في أن الوساطة هي النشاط الأساسي للأمم المتحدة، ولذلك ينبغي من حيث المبدأ أن تمول من الميزانية العادية. في الوقت نفسه، فإننا ندرك طبعا أن هذا لن يكون ممكنا في المستقبل القريب،

وسنواصل دعمنا المالي لوحدة دعم الوساطة. ومع ذلك، فإننا نأمل أن يحظى هذا المجال باهتمام خاص في المناقشات المقبلة حول الميزانية العادية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يشيد بالرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن لعقد هذه المناقشة الهامة لتقييم تقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189). ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو على بيانه الثاقب والشامل.

الوساطة استراتيجية مقبولة على نطاق واسع والدول الأعضاء تستخدمها استخداما واسعا، بما في ذلك نيجيريا، لتسوية جميع أشكال التراع سلميا. ويقر الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة منذ فترة طويلة التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو غيرها من الوسائل السلمية بوصفها أساليب قيّمة في حل التراعات.

وتجلت بصورة واضحة كفاءة الوساطة في الحل السلمي للصراع على شبه جزيرة باكاسي بين نيجيريا وجارها الكاميرون. فمن خلال الوساطة المكثفة وممارسة الإرادة السياسية والالتزام بالعملية القضائية الدولية، تمت تسوية ودية للوضع المتعلق بمنطقة باكاسي الذي كان يوشك على الانفجار.

وفي العديد من حالات الصراع الأخرى في أفريقيا وآسيا وأماكن أخرى، أثبتت الوساطة أنها ناجعة وغير مكلفة ونشاط لصنع السلام أقل خطورة. والواقع أنها تظل أداة يتعين الاستفادة منها على نحو فعال في جميع حالات الصراع القائمة، سواء داخل الدول أو فيما بينها.

ونظرا لأهمية الوساطة الدولية، التي يظهرها التواتر الذي ظلت تستخدم به لتسوية جميع أنواع الصراعات في أجزاء العالم المختلفة، فإن الأمر الذي يدعو إلى الأسف هو أنها لم تحظ بالاهتمام والدعم اللازمين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق يرحب وفدي بتقرير الأمين العام (S/2009/189)، الذي يهدف إلى وضع الوساطة في لب أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويرى وفدي أن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز قدرات المنظمة على ممارسة الوساطة. ويأمل وفدي أن تحرز مناقشة اليوم النتائج اللازمة لتدعيم جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وينبغي أن ينظر إلى الوساطة الدولية بوصفها مسعى متخصصا ويتطلب مهارات وأساليب مثل القدرة على الإقناع وعلى التفاوض وعلى ممارسة النفوذ. وبالتالي على الأمم المتحدة أن تتجنب تعيين الوسطاء الدوليين على أساس مكانتهم السياسية وحدها بدلا من كفاءهم بوصفهم وسطاء. ومن الضروري أن يتحلى الوسطاء بالإتقان والمرونة والحياد والخبرة وأن يكونوا مؤهلين لإدارة تعقيدات الصراعات العميقة الجذور. ولا بد أن يكونوا على معرفة بمجموعة واسعة من استراتيجيات الوساطة وأساليبها بغية التعامل الفعال مع المتنازعين.

وعلى وحدة دعم الوساطة أن تحظى بالقدرات على العمل في حالات ما قبل الصراع وأثناء الصراع وما بعد الصراع. ومن الحتمي أن تقوم الوحدة بتنسيق أنشطتها مع آلية الأمم المتحدة للإنذار المبكر، وأن تعمل لدعم جهود الأمم المتحدة للإنعاش بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك جهود لجنة بناء السلام. وينبغي لوسطاء الأمم المتحدة أن يسعوا للعمل عن كثب مع نظرائهم في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأنشأت بعض تلك المنظمات آليات متطورة للوساطة وتسوية التراعات في وسعها أن تدعم جهود الأمم المتحدة. ولدى فريق الاتحاد الأفريقي للحكماء، وهو عنصر

رئيسي لهيكل السلام والأمن الأفريقي، ومجلس الحكماء التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خبرة كبيرة في الوساطة الرفيعة المستوى. وبالمثل، أظهرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضا قدرات يحسد عليها للوساطة في الصراعات الدائرة في الجنوب الأفريقي. كما يمكن لآلية الأمم المتحدة للوساطة أن تستفيد من قدرات بعض المنظمات غير الحكومية الإقليمية لصنع السلام وحسن نيتها وتخصصها، بما في ذلك منظمات النساء.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أن معدل نجاح دور الوساطة الذي تقوم بها الأمم المتحدة سيتوقف على مدى حساسية المنظمة إزاء البيئة الاجتماعية – الثقافية لكل صراع. ولذلك على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير ملموسة لتؤكد لأطراف جميع الصراعات على حيادها وتقبلها للقيم المحلية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة نونييس موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة باسم أعضاء حركة عدم الانحياز البالغ عددهم ١١٨ عضوا.

وتؤكد الحركة مجددا على أن الأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي ما زالت أدوات لا غنى عنها وعناصر محورية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين وصونهما. وتؤيد حركة عدم الانحياز أن يتم، في إطار الميثاق، تعزيز قدرات وفعالية الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات والنزاعات وضبطها وتسويتها بالوسائل السلمية. وتحسين قدرات الأمم المتحدة على منع النزاعات وتسويتها أمر أكثر فعالية من الاضطرار للتعامل مع آثار الحروب والصراعات المسلحة. وتشكل التسوية السلمية للنزاعات أمرا رئيسيا لالتزام المنظمة بموجب الميثاق بصون السلام والأمن الدوليين.

إن حركة عدم الانحياز، بإقرارها بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والأمن، ترى أن من الأهمية بمكان أن يراعي أي جهد لتحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لمنع نشوب الصراع الحاجة إلى اتخاذ نهج متوازن ومتسق وشامل، وفقا للميثاق والقانون الدولي، وبغية تعزيز منع نشوب الصراع وتسويته واستراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، فإن الأمر الجوهري هو أن تضطلع جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بدور فعال في تطوير وتنفيذ أكثر نظام فعال للأمن الجماعي، وفقا لمهام هذه الأجهزة وصلاحياتها، وبدون الإخلال بالتوازن الذي أقامه الميثاق.

وتشعر حركة عدم الانحياز بالأسف لأنه في الأعوام الأخيرة سارع مجلس الأمن إلى التهديد أو الموافقة على اتخاذ إجراءات إنفاذ في بعض الحالات في حين ظل صامتا وعاجزا في حالات أخرى. وفضلا عن ذلك، بات المجلس يلجأ بصورة متزايدة إلى الفصل السابع من الميثاق بوصفه إطارا جامعا لمعالجة الحالات التي لا تشكل بالضرورة خطرا وشيكا على السلام والأمن الدوليين.

ويبين الاستعراض الدقيق لهذه الاتجاهات أنه كان في وسع المجلس الاستعانة بتدابير بديلة لمعالجة مسائل معينة بطريقة أنسب. وبدلا من الإفراط في المسارعة إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق، ينبغي بذل جهود للاستفادة الكاملة من أحكام الفصلين السابع والثامن من الميثاق من أجل التسوية السلمية للنزاعات.

ووفقا للمادة ٣٣ من الفصل السابع من الميثاق، يدعو مجلس الأمن أطراف أي نزاع ، إذا رأى ضرورة ذلك، إلى تسوية ما بينها من نزاع بطرق مثل التفاوض والتحقيق

والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تختارها أطراف النزاع.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي ألا تتخذ إجراءات بموجب الفصل السابع إلا كملاذ أخير، وعلى النحو المتوخى. وللأسف، تم التسرع في بعض الحالات في العمل بأحكام المادتين ٤١ و ٤٢ قبل أن تستنفذ بشكل كامل الخيارات الأخرى، بما في ذلك الوساطة.

وما زالت الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مسألة تثير قلقا بالغا لبلدان عدم الانحياز. فوفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي ألا ينظر في فرض جزاءات إلا بعد استنفاد جميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السابع من الميثاق وبعد دراسة مستفيضة للآثار القصيرة والطويلة الأجل لتلك الجزاءات.

وتاريخيا، قدمت حركة عدم الانحياز إسهاما كبيرا في عملية التسوية السلمية للمنازعات، وما زال لديها المزيد من الإسهام الذي تقدمه. وبغية البحث عن حلول للنزاعات والصراعات، تبدي الحركة التزامها الطويل الأمد بالتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن شراكاها مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وتؤكد الحركة مجددا على مواقفها القائمة على المبدأ والمتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات، التي تشمل، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

أولا، من واجب جميع الدول أن تدافع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وأن تحافظ على هذه المبادئ وتعززها، بما في ذلك التسوية السلمية للنزاعات وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ثانيا، على جميع الدول أن تمتنع في علاقتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة لا تتسق مع مقاصد الأمم المتحدة. ويجب تفادي اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كمظلة لتناول المسائل التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يستخدم مجلس الأمن بالكامل أحكام الميثاق ذات الصلة، عند الاقتضاء، بما فيها أحكام الفصلين السادس والثامن.

ثالثا، ينبغي أن تعزز جميع الدول مبدأ عدم استخدام القوة وتسوية النزاعات سلميا، كوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي، بدلا من التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، مع مراعاة "ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا الالتزام القوي لحركة عدم الانحياز بالدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن الوسائل المتوخاة في الميثاق بشأن التسوية السلمية للنزاعات وعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام وموظفيه على تقريرهم (S/2009/189)، والمكسيك على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أشكر رئيس بوركينا فاسو، الذي أطلق هذه العملية من خلال دعوته في العام الماضي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الوساطة وتسوية النزاعات – وهو ما يذكرنا في الوقت المناسب بأهمية هذا الموضوع.

وتشير أول فقرة في ميثاق الأمم المتحدة إلى أن أحد المقاصد الرئيسية للمنظمة هو "أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها". وتشكل الوساطة أداة أساسية في هذه العملية، وينبغي إذن أن تكون من بين الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. والقول المأثور

”درهم من الوقاية خير من قنطار من العلاج“ يصدق على العلاقات الدولية أيضا، وكثيرا ما تجسد الأمم المتحدة ذلك الدرهم من الوقاية الذي يصبو إليه العالم، في شكل الوساطة ومنع نشوب الصراعات.

وليس من قبيل المصادفة أن أمينين عامين – كوفي عنان وداغ همرشولد – و منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة ذاهتا حصلوا على جائزة نوبل للسلام، تكريما لهم كافة على عملهم من أجل السلام. ويجب ألا ننسى أبدا أن منع نشوب الصراع كان هو السبب الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة، ويجب أن نكفل أن تكون المنظمة مجهزة ومستعدة بصورة جيدة للاضطلاع بهذه المسؤولية متى كانت هناك أزمات تنذر بالاندلاع.

وعلينا أن نقر بأن الأمر ليس كذلك على الدوام اليوم. فقد شهدنا مرارا وتكرارا اضطرار الأمم المتحدة إلى استجداء الدول الأعضاء طلبا لمساهماهتا الطوعية بغية القيام بالعمل المناط بها بموجب الميثاق. ومن مسؤوليتنا الجماعية كفالة أن يعادل حجم الميزانية العادية للمنظمة حجم العمل الذي نطلب منها إنجازه، ومن مسؤولية الأمم المتحدة أن تتبع نهجا استباقيا وأن تحسن استخدام هذه الميزانية في بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم.

ويواجه الوسطاء حالات متباينة على نطاق واسع، غير أن بعض الجوانب – الحوار والوصول، والمشاركة المبكرة، والنهج المرن والمتسق – تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لجميع جهود الوساطة الدولية. ويجب على الوسيط أن يجري محادثات مع جميع الأطراف المعنية وأن يتمكن من الوصول إليها. وعليه، رجلا كان أو امرأة، أن يتصف بالحياد حيال الأطراف ذاهتا، ولكن ليس إزاء الإجراءات التي تتخذها الأطراف. ويجب أن يتم إشراك الوسيط في العملية في أقرب وقت ممكن. ويتسم فتح قناة للدبلوماسية الهادئة التي لا تنطوي على التهديد بميزة إزالة العديد من المخاطر السياسية لعملية أكثر علانية. كما أن ذلك يصعب على المفسدين تقويض العمل. ويجب أن يكون عمل الوسطاء مرنا، وأن يجمع بين الأطراف الفاعلة المعنية كافة، مثل المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وفرادى الدول، لكي تكمل كل منها جهود الأخرى.

ويكمن التحدي في تنسيق الجميع لجهودهم. وقد شهدنا في كينيا في العام الماضي كيف أن مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وأمينا عاما سابقا للأمم المتحدة، وأطرافا فاعلة أخرى على الصعيد الدولي، إلى جانب وحدة دعم الوساطة وأجزاء أخرى في الأمانة العامة، تمكنوا من تحقيق نتيجة ناجحة خلال فترة ما بعد الانتخابات المنطوية على التحديات. وهذا ما نريده تحديدا وما نود أن يستوعبه وسطاء قادمون.

وعلى غرار العديد من المتكلمين السابقين، أود أن أسترعي انتباهنا الجماعي إلى أننا اليوم، بعد مضي ١٠ سنوات تقريبا على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي حث الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشدة على العمل من أجل إشراك مزيد من النساء في عمليات السلام، لم نحرز تقدما يذكر. فلم يكن من بين مفاوضي السلام الذين نشرهتم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على مدى العقد الماضي سوى عدد قليل من النساء وعلى فترات متباعدة تماما. ونحن ندرك أن النساء يطرحن مسائل مختلفة للنقاش، ويسهمن في إحلال سلام أكثر دواما وشمولا. وندرك أننا لا نوظف إلا من بين ٥٠ في المائة من مجمع المواهب ما دمنا لا ندمج النساء بأعداد كافية. ونعلم أن نصف السكان يمكن أن يشعروا بالإقصاء من العملية، وأن يقل التزامهم بالنتيجة عندما لا يشركون في صنع القرار. ونشيد بما أنجز من عمل بشأن محاولة توظيف

المزيد من النساء كوسطاء، غير أننا ندعو إلى بذل مزيد من الجهود المتجددة من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء لترجمة العبارات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى إجراء ملموس – إجراء يشرك النساء في الوساطة على أعلى المستويات.

وفي الختام، أود أن أرحب بتحسن جهاز الوساطة بالأمم المتحدة، لا سيما وحدة دعم الوساطة. وقد أدى تعزيز إدارة الشؤون السياسية في العام الماضي إلى ازدياد عدد مناصب الوساطة الواردة في الميزانية العادية، وهو تطور ندعمه بقوة. ومثلما ذكر آنفا، فإن الوساطة نشاط رئيسي للأمم المتحدة ويجب أن تكون أيضا في صلب الميزانية العادية.

وستوالي النرويج دعمها المالي لوحدة دعم الوساطة، لا سيما فريق الخبراء الاحتياطي. ونشجع منظومة الأمم المتحدة برمتها على الاستفادة مما يقدمه هذا الفريق من خبرة فريدة. وسينجز الفريق الأول عمله في حزيران/يونيه من هذا العام، ونتطلع إلى معرفة المزيد عن تجاربه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، نهنئكم على تولي رئاسة مجس الأمن لهذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة وإعطائنا الفرصة لندلي بدلونا في مناقشة هذا الموضوع الهام. وأود، بداية، أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد سعدنا باختياركم لمسألة الوساطة موضوعا للمناقشة المواضيعية التي يجريها المجلس تحت رئاستكم. وكنا قد سُررنا أيضا بالمناقشة الموضوعية التي عقدها المجلس، برئاسة رئيس جمهورية بوركينا فاسو في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، للنظر في هذه المسألة الهامة. وسرنا كذلك التوافق العام الذي عبر عنه أعضاء المجلس آنئذ بشأن الأهمية التي يجب منحها لدعم وتشجيع جهود الوساطة على المستويين الدولي والإقليمي، وقد تم التعبير صراحة عن ذلك التوافق من خلال اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2008/36).

وتقع الوساطة في صلب عمل مجلس الأمن والولاية المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. فعندما نتحدث عن ولاية المجلس، علينا أن ننظر في مقاصد الميثاق، الذي يؤكد على الحلول السلمية والمبكرة للنزاعات، لا سيما في الفصل السادس منه. ومع أن للمجلس ولاية أيضا بموجب الفصل السابع، إلا أن ذلك الفصل ليس إلا ملاذا أخير يجب اللجوء إليه عند الضرورة فقط. لذلك، فإنه من دواعي القلق أن استعراض قرارات المجلس في السنوات الأخيرة يظهر كثرة اتخاذها بموجب الفصل السابع. ومن جهة أخرى، فإن نشر قوات حفظ السلام وغير ذلك من إجراءات استخدام القوة تترتب عليه أعباء مالية أكبر من تكلفة الوساطة الدبلوماسية، ولذلك نقول دوما ''الوقاية خير من العلاج''. وبالتالي تبقى الوساطة الدبلوماسية الطريقة الأنجع للتوصل إلى التسوية السلمية المنشودة كما أثبتت التجارب في حالات كثيرة. وإن على هذا المجلس إذن أن يشجع كافة أشكال الوساطة التي من شأنها أن تساهم في حسم الخلافات بالطرق السلمية، ونشجع مجلس الأمن على مواصلة إيلاء مسألة الوساطة وتعزيزها الأهمية التي تستحقها، بما في ذلك النظر في إمكانية إنشاء هيئة فرعية للمجلس تعنى بسبل تعزيز وساطة الأطراف الثالثة وغير ذلك من سبل التسوية السلمية للنزاعات والخلافات.

إذا تمعنّا في عوامل فض النزاعات من خلال الوساطة الدبلوماسية، فإننا نجد أنها تتطلب توافر عناصر لإنجاحها. ففيما يتعلق بالوسيط نفسه، لا بد من تمتعه بالعدالة والصدق والتجرد، وأن يكون غير ذي مصلحة في استمرار النزاع أو في الخروج بنتيجة دون الأخرى منه. وخير دليل على

أهمية الحياد في الوساطة في حل التراعات هو استمرار أزمة الشرق الأوسط على مدى ستة عقود. وعلى الوسيط أن يكون ملما بحقيقة التراع وأصله والأسباب الجذرية الحقيقية الكامنة وراءه. وعليه كذلك فهم خصوصيات كل حالة وكل منطقة فهما دقيقا ومراعاة تلك الخصوصيات كالأعراف السائدة والاتفاقات السابقة بين الفريقين المتنازعين. ولا بد للوسيط من التحلي بالانفتاح وفهم مقدسات وثقافات ووجهات نظر الأطراف المتنازعة واحترامها. وأخيرا وليس آخرا، يجب أن ينال الوسيط، من خلال تمتعه بهذه الصفات، ثقة الأطراف المتنازعة.

وهنالك عوامل أخرى عامة تلعب دورا في إنجاح جهود الوساطة، إذ من الأهمية بمكان أن تشارك في الحوار جميع الأطراف المؤثرة في التراع أو التي يمكن أن تؤثر في استمرار حلول التسوية التي يتم التوصل إليها. ومن المهم كذلك تعزيز وترسيخ الرغبة الحقيقية للمشاركين في عملية الحوار بالتوصل إلى تسوية حقيقية. ولا بد من العمل على حشد الطاقات بكافة الوسائل لتأييد وتنفيذ اتفاقات الوساطة وتحقيق التوافق، وفي بعض الحالات إعادة الإعمار. ولا بد كذلك من إنقاذ عملية الوساطة من جهود التخريب لبعض أصحاب المصالح.

إن جهود المصالحة والتوفيق بين أطراف متنازعة سيكون مصيرها الفشل على المدى البعيد ما لم يتم نشر ثقافة السلام ونبذ العنف واستيعاب الآخر والتعبير عن الخلاف بالسبل السلمية بين الطرفين المتنازعين وقواعدهما الشعبية.

انطلاقا من مرئياتنا ومقترحاتنا التي ذكرتها، فإننا نرى أن توصيات الأمين العام في تقريره المقدم إلى المجلس بهذا الخصوص تستحق النظر فيها. ويمثل إنشاء وحدة دعم الوساطة بإدارة الشؤون السياسية، لتوفر الخبرة اللازمة لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خطوة إيجابية، ويجب استمرار تطوير تلك الوحدة ونشاطها، وانخراطها أكثر مع الدول الأعضاء في ظل مبدأ احترام السيادة. ولا شك أن ما يقوم به الأمين العام من إجراءات ومساع حميدة لفض التراعات في الكثير من مناطق العالم، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال ممثليه ومبعوثيه الخاصين والوسطاء التابعين للأمم المتحدة، لهو أمر محمود ويستحق المساعدة والدعم. ولهذا تقوم دولة قطر سنويا بدعم الصندوق الاستئماني لدعم البعثات الخاصة والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، إيمانا منها بأهمية الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام والأمم المتحدة.

لا بد أيضا أن تدعم الأمم المتحدة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية للتوصل إلى تسوية سلمية في التراعات، خاصة عندما تؤخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تتفهمها تلك الترتيبات لكل إقليم بحسب ظروفه، خاصة وأن دعم الترتيبات الإقليمية في حل التراعات ينبثق كذلك من ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن. وقد اعترف مجلس الأمن بذلك مؤخرا في عدة مناسبات ناقش فيها التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونود أن نذكّر مجلس الأمن بأنه عقد العزم، في بيانه الرئاسي S/PRST/2008/36، على تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة لجهود الوساطة الإقليمية ودون الإقليمية من خلال تحسين التعاون. وإننا نرحب بتلك الإشارة وندعو المجلس لتنفيذ ذلك التعهد.

اسمحوا لي أخيرا بالانتقال من المجال النظري إلى عرض جانب من الخبرة العملية لدولة قطر في الوساطة الدبلوماسية، إذ أن فيها أمثلة ناصعة على ما يمكن للوساطة تحقيقه من مكاسب في جلب أطراف نزاع ما إلى طاولة الحوار والتوصل إلى اتفاقات تنهي ما بينهم من خلافات أو تضعهم على طريق التسوية إذا كانت تلك الوساطة نزيهة وصادقة ومحايدة. ونبرز في هذا الخصوص مساعي حضرة

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، في شهر أيار/مايو من العام الماضي لجلب الفرقاء اللبنانيين إلى طاولة الحوار في الدوحة، ونجاح جهود الوساطة تلك في التوصل إلى اتفاق الدوحة الذي دعمه مجلس الأمن ببيان رئاسي. وقد فتحت تلك المصالحة الوطنية الباب لانتخاب رئيس للبنان، مما أنهى حالة انعدام الاستقرار. ونود أن نبرز في هذا الصدد أن جهود الوساطة القطرية في لبنان أتت وفقا لقرار مجلس جامعة الدول العربية بتأسيس لجنة وزارية عربية بهدف التوسط لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان. وهذا يدلل على أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في مجال الوساطة، كما ذكرت آنفا في بياني.

وفي شهر شباط/فبراير الماضي، تم التوصل إلى اتفاق آخر في الدوحة نتيجة لجهود الوساطة من قبل حكومة دولة قطر، وهو اتفاق بناء الثقة وحسن النوايا الذي وقّعته في الدوحة حكومة الوحدة الوطنية السودانية مع إخوانهم حركة العدل والمساواة من إقليم دارفور. وما زالت بلادي تسعى لإكمال هذا المسعى بمشاركة من السيد جبريل باسولي، الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهذا يدلل أيضا على ما تطرقت إليه من الفائدة المرجوة من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

كما أجرت دولة قطر اتصالات لحل خلافات كانت بين بعض الدول العربية والغرب، وخلافات عربية داخلية، لا يسعنا ذكر تفاصيلها الآن، وهي تبقى في نطاق صون السلم والأمن الدوليين عبر الوساطة التسوية النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بعد ذلك أعطي ممثل السنغال الكلمة.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم بحرارة، السيد الرئيس، على تنظيمكم مناقشة مجلس الأمن العلنية هذه حول صون السلم والأمن الدوليين: الوساطة وتسوية النزاعات.

بالنيابة عن بلدي، السنغال، أود أيضا أن أعرب عن مدى إعجابنا بوفد بوركينا فاسو الشقيق وامتناننا له لمبادرته بعقد مناقشة رفيعة المستوى بشأن الوساطة وتسوية النزاع، وقد قام بكل شيء ليتأكد من أنه قد أُولي الاهتمام اللازم لبحث هذه المسألة الهامة، وهي مسألة مركزية بالنسبة للشواغل الحالية للمجتمع الدولي.

إن مصلحة جميع الدول في هذه المسألة ينبغي أن ينظر إليها في ضوء تعقد حالات الصراعات الراهنة، بما في ذلك الصراعات داخل الدول والصراعات بين الدول، وهي صراعات تنطوي على خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتتسبب في تعطيل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في عدد كبير من البلدان.

إن التآزر والتفاعل الوثيق بين الأمم المتحدة – المناطة بها المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين – وشركائها، وخاصة المنظمات الإقليمية، وهي الأداة التكميلية لعمل الأمم المتحدة واللازمة لمنع وقوع هذه المآسي. وكما بينت التجارب الإيجابية التي مررنا بها في جميع أرجاء العالم نتيجة المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وما قام به الوسطاء والمبعوثون الخاصون للأمين العام من نزع فتيل العديد من الأزمات، أصبحت فعالية وفوائد الوساطة واضحة بحيث يلمسها الجميع.

وهناك منجزات أخرى قامت بها المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني، أو بوساطة ذوو النوايا الحسنة من الناس، تعزز أيضا من هذه القناعة.

من الواضح أنه كان يمكن تحاشي العديد من الفظائع وإنقاذ حياة آلاف البشر لو تمت تعبئة آليات الوساطة في العديد من حالات الصراع التي نشبت في أرجاء العالم.

إن الأمم المتحدة التي أنشئت، في جملة أمور، لإنقاذ الأجيال الحاضرة والمقبلة من ويلات الحروب والتي يجعل ميثاقها تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أحد مقاصده الرئيسية، يتوجب عليها لذلك أن تجعل الوساطة عنصرا أساسيا في عملها، إن لم تكن أهم أداة من أجل تلك الغاية.

إن الخطوات الأخيرة الرامية إلى تعزيز قدرات الوساطة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية والأفرقة الفنية التابعة لها، يقينا أنها تبعث على التشجيع، ولكن الجهود لا تزال لازمة إذا ما أريد للوساطة أن تقوم بدورها المناسب. وتحقيقا لذلك، فإن التحدي الذي يجب الوفاء به يتمثل في توفير الموارد المالية الكبيرة والموارد البشرية ذات الخبرة والمؤهلة تأهيلا عاليا.

وثمة تحد آخر يجب الوفاء به، ألا وهو مشاركة المرأة في أنشطة الوساطة. فالنساء اللواتي لديهن أطفال من أكثر الناس تأثرا بالصراعات ولديهن دور هام في منع الصراع والتسوية. لذلك يؤيد وفدي المبادرة المتعلقة بزيادة إشراكهن في أنشطة الوساطة ويؤيد كثيرا التوصية الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يحث الأمين العام على تعيين المزيد من النساء بصفة ممثلات ومبعوثات خاصات له في بعثات المساعي الحميدة.

إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2009/189 والذي نرحب به يشدد على أهمية دور الوساطة للمنظمات وخاصة في إطار التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يبين الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح طرائق التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. ونرحب بالاعتراف الوارد في هذا التقرير ومفاده أن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي يعود تاريخها إلى أيام إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، من أكثر الأدوات ديناميكية في مجال حفظ السلام.

وكما ذكر الأمين العام في الفقرة ٤٤ من تقريره المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الذي نُشر بوصفه الوثيقة S/2009/186 التي تتناول الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة دور الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين، فإن معظم المنظمات الإقليمية تقوم بأعمال منع نشوب الصراع. والاتحاد الأفريقي ليس متخلفا هنا بسبب نظامه لإدارة السلام الذي امتد من الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلام ويشمل حفظ السلام.

غير أن على المنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي بصورة خاصة الحصول على الوسائل اللازمة لإعطاء مزيد من الاهتمام للإشارات المبكرة للتوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى الصراع واتخاذ الخطوات اللازمة، بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، وبصورة خاصة مجلس الأمن.

وبتشكيل فريق من الناس الحكماء أخذ الاتحاد الأفريقي يفهم ويقدر بأن الصراعات سواء أكانت ظاهرة أو مستترة لا يمكن حلها إلا بالوسائل السياسية، أي عن طريق التفاوض. ولذلك فإن مجموعة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي يجب أن تُعطى أكبر دعم ممكن لتتمكن من إسداء المشورة المتروية لرئيس الاتحاد الأفريقي ولجنة الاتحاد الأفريقي ليتسنى لها على ذلك الأساس الانخراط في أنشطة دبلوماسية وقائية مكثفة، وخاصة في جهود الوساطة والمساعي الحميدة. وفي نهاية المطاف فإن درهم وقاية خير من قنطار من العلاج.

ومهما يكن عليه الأمر، يتحتم علينا من اجل الوقاية الصحيحة أن نتذكر - كما ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/2009/18 المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - أن الوقاية مهمة ذات أبعاد متعددة تنطوي على

قرارات سياسية وأنشطة إنسانية وأنشطة تنموية تقتضي أن يأتي عمل المنظمات في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة التابعة لها.

إن التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ضروري جدا حيث يتعين بصورة مماثلة إيلاء اهتمام متزايد لاستراتيجيات بناء السلام والمصالحة. لقد قام الاتحاد الأفريقي بالفعل بدور ريادي عندما اعتمد في الدورة العادية السابعة لجمعية رؤساء الدول والحكومات المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ إطار عمل استراتيجي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع.

وأخيرا فإن الوساطة أداة قيمة في عالم تعصف به أزمات عديدة معقدة. وبالجمع بين الوساطة وبناء السلام، لا يمكن للأمم المتحدة منع الصراعات من التصاعد فحسب، ولكن يمكنها أيضا ضمان إخماد الصراعات التي يتم حلها نهائيا. ومن شأن تلك الإجراءات المشتركة أن تقلل في نهاية المطاف من التكاليف المالية والبشرية لعمليات حفظ السلام وصنع السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أعبر عن تقديري لكم ولوفد المكسيك بالكامل على تنظيم هذه المناقشة المهمة وترؤسها. كما أود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على بيانه. يؤيد وفد بلادي تماما البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ترحب كينيا بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2009/189. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على التحديات الهائلة التي نواجهها بصورة جماعية في تقديم مساعدة مهنية في الوساطة لأطراف الصراع. كما يتضمن توصيات مفيدة جدا بشأن تعزيز دور الوساطة بوصفها طريقة فعالة من حيث التكلفة لحل المنازعات. ويؤيد وفد بلادي توصياته تأييدا تاما.

يأتي التركيز الخاص لمناقشة اليوم على تعزيز الوساطة وتسوية المنازعات في الوقت المناسب. فنحن ندرك أن تكلفة هذه الصراعات، من منظور البشر والموارد على السواء، ضخمة وسلبية. وفضلا عن ذلك، يعوق غياب السلام والأمن التنمية ويخلف عبئا ماليا هائلا. ومع ذلك، فإن وفد بلادي يشعر بالتشجيع إزاء هذه المناقشة لأنها تبرز أن الوساطة تحصل الآن على اهتمام متزايد باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية العالمية لحل الصراعات.

ما من شك في أن الأمم المتحدة تضطلع اضطلاعا متزايدا على مر السنوات بدور مهم في الوساطة في الصراعات بين الدول والصراعات داخل الدول. ومع ذلك، نقر بأن هذا الدور المتزايد لا تقابله الموارد اللازمة لبناء القدرات المحلية والوطنية والإقليمية. وآمل في تخصيص المزيد من الموارد لضمان أن تأتي الاستجابات في وقتها المناسب عندما تكون المشاكل أقل تعقيدا وعدد الأطراف الضالعة في الصراع أقل. وبذلك، ستزيد فرص النجاح زيادة هائلة. ونأمل في أن يتيح تعزيز إدارة الشؤون السياسية، وبخاصة من خلال إنشاء وحدة دعم الوساطة، الفرصة لاستكشاف ذلك المجال بقدر أكبر.

والمسألة الأخرى التي تشغل بال كينيا هي دور المرأة في الوساطة. فنحن ندرك أن إسهام المرأة في المجتمع ذو أهمية حاسمة ولكن النساء لا يكون لهن في العادة أي سلطة أو سلطة ضئيلة في حل الصراعات التي تؤثر عليهن تأثيرا شديدا وسلبيا. ومن ثم، من المهم للغاية أن نتصدى للعوائق الهيكلية والمؤسسية التي تقف أمام مشاركة المرأة في عملية

الوساطة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة. ولذلك، يود وفد بلادي أن يتم تعيين المزيد من النساء في مناصب رفيعة في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات الميدانية على السواء. ونعتقد أن ذلك سيسهم في حفز الجهود لإدماج قضايا المرأة في صلب وضع جداول الأعمال وصنع القرارات على جميع المستويات في عملية السلام. وتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) سيسهم إسهاما كبيرا في بلوغ ذلك الهدف.

على المستوى الإقليمي، تشارك كينيا مشاركة نشطة في التوسط في الصراعات والبحث عن تسوية سلمية لمختلف المنازعات، وبخاصة في القرن الأفريقي، من خلال مبادرات السلام العديدة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك في منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين. وهذا النهج الكلي، المعتمد في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي يتم التصدي فيه للمشاكل بطريقة أوسع ومنسقة، نموذج فريد يمكن أن تستفيد منه المناطق الأخرى.

وختاما، فإن الرأي المدروس لوفد بلادي هو أن المجتمع الدولي ينبغي له، كما تبين جهود الوساطة الناجحة جدا في بلادي العام الماضي، ألا ينتظر حدوث مأزق مؤلم قبل أن يعرض الوساطة. وإلا فإننا قد نضيع الفرصة لحل الصراع في مرحلة مبكرة. وميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام هائلة ولا شك في أنه سيتم خفضها بدرجة كبيرة إذا تم إنفاق المزيد من الموارد على الوساطة الوقائية وآليات تسوية المنازعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ويرحب وفد باكستان بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأنا متأكد من أن هذه المناقشة ستكون مثمرة بقيادتكم القديرة وستسهم في جهودنا الجماعية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في تحقيق أحد أهدافها المحورية، ألا وهو منع الصراعات وتسوية المنازعات سلميا.

ومن خلال الإطار والمجموعة الواسعة من الطرائق المتوخاة في الفصل السادس وغيره من أحكام الميثاق، يمكن لأجهزة الأمم المتحدة التي تعمل في توازن وتناغم أن تضطلع بدور مهم في منع نشوب المنازعات بين الأطراف وفي منع تصاعد المنازعات الحالية وتحولها إلى صراعات وفي احتواء وحل الصراعات عند نشوبها. ويتعين على مجلس الأمن، بصفة خاصة، أن يستعمل الإجراءات والوسائل المتاحة لتسوية المنازعات سلميا، وبخاصة المواد من ٣٣ إلى ٣٨ من الميثاق، على نطاق أوسع وبصورة فعالة. وذلك الجانب من عملنا في الأمم المتحدة هو الذي يحّول، حقا، الالتزام الذي تعهدناه نحن الشعوب في ديباجة الميثاق بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب إلى فعل. وإن صون السلام والأمن الدوليين هو الذي يعمل على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بدءا بالمادة الأولى من الميثاق، التي تلخص في حقيقة الأمر مداولاتنا اليوم خير تلخيص.

تتابع باكستان، على مر السنوات، المناقشات التي تجرى في الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول موضوع التسوية السلمية للمنازعات باهتمام وشغف كبيرين. ونظمت باكستان خلال رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٣ مناقشة حول دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات سلميا. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/5) الذي اعتمد في تلك المناقشة، أكد مجلس الأمن، في جملة أمور، على أن الجهود المبذولة لتعزيز عملية التسوية السلمية للمنازعات ينبغي مواصلتها وجعلها أكثر فعالية. وجاء التركيز الخاص على الوساطة تحت رئاسة

بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر الماضي واعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2008/36 نتيجة هامة استتبعت نظر المجلس في جدول أعمال التسوية السلمية للمنازعات.

اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/189)، وهو تقرير له وجاهته ويستحق النظر فيه بجدية. وقد حققت الأمم المتحدة نجاحات مشهودة في مجالات التسوية السلمية والوساطة، بما في ذلك الدعم من المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء، وبخاصة في أفريقيا. ونحن نرى أن تركيز تقرير الأمين العام على المشاركة المبكرة وعلى العمليات التي تعالج الأسباب الجذرية للصراعات يمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من مشاركات الماضي. وينبغي إيلاء التقرير الأولوية التي يستحقها في العمل الحالي والمستقبلي. ويشكل تعزيز المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية والوطنية والمحلية في الوساطة ومنع الصراعات والمصالحة والحوار والاستفادة منها استفادة كاملة أجزاء أساسية من الجهود الأوسع نطاقا. وفي منطقتنا، تعتبر المجالس القبلية (الجيرغا) والمجالس القروية المحلية (البانشايات) وغيرها من الآليات التقليدية أدوات مفيدة ومجربة للوساطة والمصالحة والتحكيم على المستوى المحلي.

وكما يشير التقرير، فإن الحاجة إلى المساعدة المهنية للوساطة واضحة. ولا يمكن للمرء إلا أن يتفق مع حتمية بناء القدرات والقيادة والتخصص على نطاق المنظومة في ذلك المجال. والاحتفاظ بمجموعة من خبراء الوساطة وتيسير نشرهم، عند الحاجة، هي توصيات ذات طابع عملي. وإنشاء وحدة دعم الوساطة وفريق الخبراء الاحتياطي خطوة طيبة. ويمكن أيضا النظر في احتياج قدرة الأمانة العامة إلى المزيد من الموارد.

بينما يركز الكثير من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام على بناء القدرات والموارد، على أهميتهما، أود أن أشدد على أن فعالية الوساطة وغيرها من وسائل التسوية السلمية هي عملية توظيف لعوامل ذات طابع سياسي إلى حد كبير. وقد لا يمكننا الاستفادة من القدرة المعززة بأية صورة إذا لم نكن، على سبيل المثال، قادرين على توليد الإرادة السياسية الضرورية بين الأعضاء بصفة عامة وأعضاء مجلس الأمن، وبصفة خاصة، بين أطراف المنازعات للقبول بالوساطة أو غيرها من وسائل التسوية السلمية ثم إظهار الالتزام بتنفيذ تعهداتها بإخلاص حتى النهاية.

إن ثمة حاجة إلى أن نشير في هذا المقام إلى حالتين من الحالات العالقة في جدول أعمال مجلس الأمن. وإحدى هذه الحالات فلسطين والأخرى جامو وكشمير، وهما ضحيتان لهذه الظروف. ومن الواضح أن استمرار تلك المنازعات يعرّض صون السلام والأمن والانسجام على الصعيد الدولي للخطر.

أما بخصوص فلسطين، فلم يتمكن مجلس الأمن من تنفيذ قراراته مما وجه ضربة قاسية إلى مصداقيته. وحين نظر المجلس في هذه القضية أمس، كان واضحا أنه من الضروري بذل جهود جديدة وجدية ومتضافرة لإعادة عملية السلام إلى مسارها وإعادة بناء الثقة التي فقدت نتيجة للجوء المتكرر إلى استخدام القوة.

وفي مكان قريب من الوطن، لا حاجة إلى تذكير المجلس بأن إحدى أولى الحالات التي طبق فيها الفصل السادس من الميثاق، كانت في نزاع جامو وكشمير بين الهند وباكستان بعد إحالته إلى مجلس الأمن. والعديد من قرارات مجلس الأمن التي قبلت بها كل من الهند وباكستان، نصت على تحديد المصير النهائي لولاية جامو وكشمير وفقا لإرادة سكانها، وذلك من خلال عملية ديمقراطية تتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة. ووضع مجلس الأمن أيضا عدة آليات، بما فيها لجنة الأمم المتحدة للهند

وباكستان، ونشر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وتعيين ممثلين للأمم المتحدة يتشاورون مع الأطراف ويقدمون تقارير عن كيفية حل التراع وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن. و لم تنفذ تلك القرارات حتى الآن. وكذلك لم تتحقق الآمال المعلقة على إجراء حوار ثنائي. ومع ذلك، ما زالت باكستان مصرة على السعي للتوصل إلى حل عادل وسلمي لجوهر قضية جامو وكشمير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن توافق الهند على استئناف عملية الحوار الشامل بين بلدينا. ونأمل في أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والأمين العام، هذا الهدف المتمثل في تحقيق السلام الدائم والتقدم في منطقتنا. وحتى تتوفر نظرة شاملة لمجلس الأمن، ينبغي له استعراض مدى استخدام وتنفيذ أحكام الفصل السادس. وغني عن القول إننا لا يمكن أن ننجح في جهودنا الرامية إلى تعزيز منع نشوب الصراعات وآفاق التسوية السلمية لها إذا لم يكن بوسع مجلس الأمن كفالة وتعزيز الالتزام الأساسي للدول الأعضاء، بموجب الميثاق، بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة.

وبدون أن أكرر موقف حركة عدم الانحياز، أود أن أعرب عن تأييده، خاصة في ما يتعلق باستخدام القوة والجزاءات وتدابير الإنفاذ. علاوة على ذلك، فإن الاستخدام غير الحكيم للفصل السابع يولّد انطباعا خاطئا بأن القرارات المتخذة خارج إطار الفصل السابع غير ملزمة نوعا ما بنفس القدر. ونرى أن ذلك قد أضر بالجهود المبذولة من أجل التسوية السلمية في إطار الفصل السادس. وأثبتت التجربة أن تدابير الفصل السابع ليست دائما مثالية وقد تصعّد التراعات وتعقدها. ومن ناحية أخرى، تسعى التدابير المتخذة بموجب الفصل السادس إلى تسوية التراعات بطريقة متناسقة وفعالة من حيث الكلفة. ومن شأن ذلك أن يبني الثقة ويعزز احترام سيادة الدول الأعضاء، مما يؤدي على المدى الطويل إلى التوصل إلى حلول مستدامة.

ولذلك، فالدول الأعضاء بحاجة إلى زيادة الاستثمار في آليات التسوية السلمية وتعزيز السلام وحفظه بما يتفق في جميع الأوقات مع مبادئ العدالة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. وأنا واثق بأن هذه الجلسة، في ظل قيادتكم القديرة، ستكون مثمرة. وما زال هذا الموضوع الهام يستحق اهتمامنا الجاد.

تقوم الوساطة على ثقافة الحوار وهي عنصر أساسي في تعزيز ثقافة السلام. إنها ترتكز على الإصغاء بعناية والاتصال المتبادل، بدلا من الصمت المطبق والتحيز الذي يطول أمده. كما أنها تتسم بالشمول وتتضمن وجهات نظر جميع الأطراف من أجل تبني نهج شامل إزاء صراع ما.

في الواقع، تواجه الأطراف المتنازعة في كثير من الأحيان صعوبة في التحدث بعضها مع بعض، ناهيك عن صنع السلام. ولذلك، فإن الدعوة إلى تدخل وسيط تغدو ملحة دون شك. والثقة التي يمنحها المتنازعون ذات أهمية بالغة، وبالتالي، فإن اختيار الوسيط المناسب أمر حاسم.

والوساطة الناجحة غالبا ما تبدأ دون احتفالات وإجراءات رسمية. والأجواء غير الرسمية في كثير من الأحيان أساسية لبناء الثقة بين الطرفين وتعزز نهجا أكثر صراحة. وهذا يمكن أن يسفر عن أنسب الحلول الممكنة في ضوء واقع القيود التي يواجهها الطرفان. وكثيرا ما تحتاج عملية الوساطة في جوهرها إلى البعد عن أضواء وسائط الإعلام. وباختصار،

فالوقت والثقة والمعرفة، فضلا عن الدعم اللوجستي الكافي، أمور بالغة الأهمية للوسيط الناجح.

إن الأمم المتحدة ما فتئت أحد أكبر مطلقي مبادرات الوساطة. ونثني على الأعمال التي يقوم بها الأمين العام في إنشاء وحدة دعم الوساطة في غضون فترة قصيرة من الزمن وبدعم قوي من الدول الأعضاء. لقد أصبحت الوحدة أداة عملية لدعم المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وعليه، ترحب إندونيسيا بالتوصية بأن تبني المنظمة والدول الأعضاء قدرة على الوساطة محليا ووطنيا وإقليميا. وذلك هو السبب وراء إيلائنا أهمية كبيرة لمناقشة أكثر استراتيجية بشأن إنشاء إطار أوضح حيث يمكن للأمين العام مساعدتها.

وبوسع المنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا مجديا وفعالا في مجال الوساطة. ومن الأهمية بمكان، إذا، أن تضم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جهودها في مجال الوساطة. ولئن كانت الأمم المتحدة تملك الموارد والخبرة المطلوبة، فإن منظمة إقليمية ما لديها البعد المحلي ولديها فرصة متساوية للنجاح في الوساطة. والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال لا الحصر، هم وسطاء بارزون.

إندونيسيا، من جانبها، عملت في جنوب شرق آسيا مع أسرة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا لوضع ميثاق يكون بمثابة الإطار القانوني والمؤسسي للرابطة. وتحدد الرابطة في الميثاق المبدأ الأساسي المتمثل في الاعتماد على التسوية السلمية للتراعات. وستسعى الدول الأعضاء في الرابطة إلى حل جميع التراعات بالطرق السلمية في الوقت المناسب من خلال الحوار والتشاور والتفاوض. وفي الوقت نفسه، ينص ميثاق الرابطة أيضا على أنه بوسع الدول الأعضاء فيها التي هي طرف في نزاع ما أن توافق في أي وقت على اللجوء إلى المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة. ويشدد بوضوح على أهمية الوساطة باعتبارها أحد أفضل الوسائل السلمية لتسوية التراعات.

إندونيسيا ليست ملتزمة بالوساطة فحسب، ولكنها تدعو إليها بقوة أيضا، حيث أننا كذلك جنينا ثمار نجاح الوساطة في حل الصراع داخل حدودنا. وأبدى الآخرون في منطقتنا وخارجها اهتماما بالاستفادة من هذه التجارب.

وكنقطة أخيرة، أود القول إن تجربتنا قد علمتنا درسا هاما واحدا وهو أن الوساطة تثمر. وينبغي لدعم جهود الوساطة أن يلبي احتياجات عمليات السلام التي تتطور بسرعة. ولذلك، فإن حاجتنا إلى تلك الوسيلة السلمية ستبقى قائمة في المستقبل. وترحب إندونيسيا بالجهود الرامية إلى المضي قدما باستكشاف السبل والوسائل لتعزيز إسهامات المجلس في الدعوة إلى استخدام الوساطة بوصفها وسيلة هامة وفعالة الكلفة لتسوية التراعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الأمين العام على تقريره عن الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189)، الذي يسهم إسهاما مفيدا في التصدي للتحديات التي تواجه في تقديم المساعدة في مجال الوساطة.

لقد بذل عدد من جهود الوساطة التي تكللت بالنجاح. فقد ساعدت على التخفيف من حدة التوتر وضمنت المضي قدما بعمليات السلام. إن كلا من الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية تؤدي دورا هاما في المساعدة على الوساطة في التراعات.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من الأحكام الملزمة ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ما زلنا نواجه سلوكا غير متسق يقوّض العناصر الأساسية للنظام القانوني الدولي ويهدد سلامة الدول واستقرارها ويؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأسفر التراع المسلح الجاري بين أرمينيا وأذربيجان عن احتلال حوالي خُمس أراضي أذربيجان، وحّول ما يقرب من واحد من كل ثمانية أشخاص في البلاد إلى مشرد داخلي أو لاجئ. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلت بالفعل منذ فترة طويلة من الزمن ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها لم تثمر بعد. وما زالت أذربيجان ملتزمة بحل الصراع بالوسائل السياسية وبطريقة بنّاءة. ولا يمكن حل الصراع إلا على أساس احترام سيادة أذربيجان وسلامة أرضيها وحرمة حدودها المعترف بها دوليا.

وبغية كفالة نجاح عملية التسوية وجهود الوساطة، لا بد من إزالة عامل الاحتلال العسكري من سياق تسوية الصراع وعلى أرمينيا أن تنسحب انسحابا كاملا من جميع الأراضي المحتلة لأذربيجان. ويمكن لتأخير إعادة الأراضي أن يؤدي إلى تعقيد عملية التسوية الصعبة بالفعل. وبعد تحرير الأراضي المحتلة، ينبغي إعادة الأشخاص المشردين داخليا على نحو يكفل سلامتهم وكرامتهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان والمناطق المجاورة لها. وبعد تحرير أراضي أذربيجان من الاحتلال، سيتم إعادة تأهيل المنطقة وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وستكون كل تكنولوجيا الاتصال الموجودة هناك متاحة للاستخدام المشترك.

إن التفاهم المذكور آنفا، وهو وراد أيضا في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، تعبير عن الحل التوفيقي البناء وأذربيجان على استعداد للتوصل إليه في إطار القانون الدولي وبغية تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتعاون. ومن البديهي في الوقت نفسه أن نجاح عملية التسوية ستتوقف على اتخاذ نهج بناء من جانب كلا الطرفين، فضلا عن الإسهام الفعال الذي يقدمه المجتمع الدولي والوسطاء.

ومع ذلك، من الصعب للغاية أن نأمل بإحراز تقدم كبير على أساس الموقف التي تصر أرمينيا على التمسك به. ومن الواضح تماما أن أرمينيا تسعى لإجراء نقل للسيادة على أراضي أذربيجان التي استولت عليها باستخدام القوة العسكرية ونفذت فيها التطهير العرقي. وتحديدا من أجل ضم الأراضي تريد أرمينيا أن تحتفظ بسيطرتها على ناغورني كاراباخ وبعض المناطق المحتلة الأخرى في أذربيجان ومنع عودة المشردين من سكان أذربيجان إلى ديارهم، وبذلك استبعاد ايلاء اعتبار مماثل لآراء كلتا الطائفتين.

إن أرمينيا تتجاهل بشكل علني القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة، وترفض الاعتراف بحرمة أراضي أذربيجان، وهي تقوم بزيادة وجودها العسكري في الأراضي المحتلة لأذربيجان، وهي بذلك تبدي بوضوح نواياها في ضم الأراضي. والنهج الذي تتخذه أرمينيا نهج غير بنّاء وغير واقعي؛ وهو لا يمكن أن يخدم بوصفه أساسا سليما لتسوية الصراع وأدى إلى إطالة أمد عملية التسوية.

ومع أن أذربيجان ملتزمة بالتسوية السلمية للصراع، فإنها لن تفرط إطلاقا في سلامة أراضيها.

إن الوساطة عملية متنوعة ومعقدة وتؤثر فيها ظروف محددة تهيئها الأطراف المشاركة في نظام إدارة الصراع. ويتوقف نجاح الوساطة على عدد من العوامل الجوهرية، ومن ضمنها ضرورة ضمان أن تقوم المعايير السلوكية للوسطاء على أساس المستويات المعيارية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعلى أساس الهدف المتمثل في التسوية الشاملة للصراعات. ولذلك،

تتطلب تسوية الصراعات المعلقة بذل جهود مشتركة وملتزمة من المجتمع الدولي بأسره. وأي نهج غامض يعمل حتما على إثارة الشك المتبادل وعدم الثقة وعلى ترسيخ فكرة الدور المحوري للقوة العسكرية؛ وبالتالي، الإسهام في زيادة التصعيد وزعزعة الاستقرار، مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

ولا يمكن إيجاد أي مبرر للمحاولات الرامية إلى جعل المشاركة في عمليات السلام مشروطة بمطالب الإعفاء من تحمل المسؤولية. وفي ذلك الصدد، يضطلع مجلس الأمن بدور هام في جميع مراحل الصراع. وينبغي أن يفهم بشكل أفضل أن التصرف المخالف للقانون الدولي، وتقويض سيادة الدول وسلامة أراضيها وتجاهل قرارات مجلس الأمن التي تدين صراحة ذلك السلوك قد تكون أمورا خطيرة وتعتبر تغييرا للمسار نحو اتخاذ قرار أكثر حسما.

وفضلا عن ذلك، من الواضح أنه لا يمكن إحلال السلام الطويل الأجل والمستدام بدون تحقيق العدالة. وبالتالي، فإن إنهاء الإفلات من العقاب أمر أساسي ليس لتعزيز مسؤولية الدولة والمسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة فحسب، بل أيضا لتعزيز السلام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رمينيا.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن بيان أذربيجان لم يكن مفاجئا لوفدي. ومع ذلك، لن أشارك في مجادلات طويلة مع ممثل الدولة المجاورة لنا. والحالة السائدة اليوم أنشأتها أذربيجان، التي حاولت قبل عقدين حسم الصراع في ناغورني كاراباخ باستخدام القوة العسكرية، مما أحدث بداهة آثارا غير متوقعة بالنسبة لها. وأتيح لوفدي عدد من الفرص في الماضي لتقديم معلومات دامغة عن مشكلة ناغورني كاراباخ، ونحن نعتقد أن من غير لمناسب أن نكرر حججنا هنا مرة أخرى. ومع ذلك، أرى أن من الضروري أن أؤكد مجددا على أن الجانب الأرميني يؤمن إيمانا قويا بأنه لا بد من الحل الأساسي للمشكلة على أساس التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، مع مراعاة حق الشعوب في تقرير المصير وتقديم ضمانات أمنية لشعب ناغورني كاراباخ وسكانها.

إنني أشارك زملائي تقديم الشكر للأمين العام على تزويدنا بهذا التحليل المعمق لممارسات الوساطة الدولية التي تقوم بها الأمم المتحدة. كما أود أن أكر وكيل الأمين العام لين باسكو على عرضه الموجز والشامل للتقرير (S/2009/189)، الذي يتناول مسألة يعرفها بصورة جيدة من تجربته المهنية الشخصية في جنوب القوقاز.

وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ما زالت الصراعات بين الدول وداخلها تهدد السلام والأمن في مختلف أجزاء العالم. ويقتضي ميثاق الأمم المتحدة من الدول الأعضاء أن تتوصل إلى تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية. ولا شك أن الوساطة، وهي إحدى الأدوات المختلفة التي يوفرها الميثاق لتحقيق تلك الغاية، أثبتت أنها أكثر أداة مبشرة بالخير.

ولا شك أن نجاح أي وساطة يتوقف بشكل جوهري على اختيار الوسطاء، وآليات التوفيق بين مواقف الأطراف المتصارعة وأدوات تنفيذ القرارات التي يتفق عليها.

وبدون التشكيك في أهمية الأمم المتحدة في ذلك الصدد، فإنني اتفق مع زملائي الذين شددوا على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية بوصفها أنسب الوسطاء. وبعد فترة قصيرة من إنشاء الأمم المتحدة، أدت التطورات الدولية إلى تشكيل مبادرات ومنظمات إقليمية مختلفة. وأصبح واضحا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى عدد من المنظمات للتصدي للتحديات الناشئة في المناطق المختلفة.

وظلت هذه المنظمات بالغة الفائدة في معالجة المشاكل الإقليمية والقيام بالوساطة في تسوية المنازعات.

ومن ضمن هذه المنظمات، فإن أكبر منظمة إقليمية للأمن في العالم – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – تتسم بأهمية خاصة. فهي تعمل استنادا إلى المبدأ الأساسي لتوافق الآراء، الذي يميزها على نحو ايجابي عن المنتديات الدولية الأخرى. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن توافق الآراء فيما بين الأطراف المعنية وحده يمكن أن يؤدي إلى توفيق حقيقي ويضمن الحل الدائم والمستدام للنزاعات. ونرى أنه ينبغي ألا تتصدر الأمم المتحدة، بآلياتها الراسخة ومواردها وخبرتها، عملية التنفيذ بغية ضمان إنجاح الوفاء بالاتفاقات التي يتم التوصل إليها إلا بعد أن تقوم المنظمات الإقليمية بعملية الوساطة في التوصل إلى تسوية سياسية من خلال ممثليها المأذون لهم.

وإن لم يحصل ذلك، لا عجب عندما لا تثبت المحاولات الرامية إلى فرض صيغ للتسوية من الشكل القائم للتفاوض من خلال القرارات التي تتخذ بالأغلبية البسيطة أنها غير فعالة فحسب، بل قد تعرض للخطر السلام الهش والمحادثات الجارية.

والمسألة الهامة الأخرى التي أود أن أسترعي إليها انتباه المجلس هي سياسات بناء الثقة والدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به الوسطاء في هذا الصدد. ويعترف على نطاق واسع بأنه، بصرف النظر عن صيغة الوساطة الدولية وآلياتها، فإن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها نادرا ما تتاح لها فرصة للتنفيذ الناجح بدون بعث مستوى مناسب من الثقة والائتمان فيما بين الأطراف المتصارعة. وللأسف، وبالرغم من أهمية هذه المسألة، فإنها لا تحظى بالاهتمام الواجب في التقرير.

وفي الختام، يعرب وفد أرمينيا عن تقديره للرئاسة المكسيكية للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ولقد أتاحت لنا الفرصة لعرض آرائنا بشأن المسألة الهامة المتمثلة في الوساطة وتسوية النزاعات، ونأمل أن تتم مراعاة مواقفنا على النحو الواجب في المناسبات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل هذا. كما أشكركم على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام والحيوي. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/189)، الذي وفّر لنا تحليلا شاملا لأهمية أنشطة الوساطة. وندرك بأن التقرير قد تم بناء على طلب مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر الماضي، مما يشدد على الأهمية التي يوليها المجلس للوساطة في إطار مسؤوليته العامة عن صون السلم والأمن الدوليين في ظل تواصل عمليات منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

ونشيد بجهود الأمين العام لإنشاء وحدة دعم الوساطة ونحث على مواصلة دعمها من المجلس وجميع الدول الأعضاء، سواء بالموارد المالية أو البشرية. ومن الهام أيضا أن نستمر في تنسيق عمل الوحدة في إطار إدارة الشؤون السياسية لكفالة الاتساق والتنسيق. كما ندعو إلى إشراك المزيد من النساء في دعم عمل الوساطة في الأمانة العامة وفي الميدان، عملا بالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

ويحظى دور الوساطة في الهيكل العام للسلم والأمن الدوليين الآن بالاهتمام الذي يستحقه، نسبة إلى جوانب أخرى من المعادلة، لا سيما حفظ السلام والاستجابة الإنسانية. وبطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله

من خلال تركيز الاهتمام المناسب على المجالات الثلاثة القائمة بذاتها وإنما المترابطة.

وتضطلع الوساطة بدور حاسم في منع نشوب الصراعات من خلال نزع فتيل التوترات المتأججة في الوقت المناسب، مثلما تدل على ذلك أنظمة الإنذار المبكر إن وُجدت. وبالتالي، يجب ربط الوساطة بآليات الإنذار المبكر على جميع المستويات: أي الوطنية والإقليمية والدولية.

ويكمُن المجال الثاني للوساطة في تأمين وقف الأعمال القتالية والتفاوض على إعلانات لوقف إطلاق النار واتفاقات السلام. وكان هذا الدور أبرز أدوارها، ورُبِط على نحو وثيق بعمل مجلس الأمن، بما أنه ينطوي على نشر بعثات لحفظ السلام في آخر المطاف. وقد أظهرت التجربة أن هذه المرحلة تتطلب اتخاذ إجراء منسق بين مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام والأطراف الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وينبغي تعزيز إطار هذا الإجراء المنسق من خلال العمل السياسي وبناء القدرات.

كما ينبغي أن تتابع الوساطة تنفيذ اتفاقات السلام. فقد تعثرت اتفاقات عديدة للسلام قبل أن يتم تنفيذها، أو أنها تعطلت وانهارت في منتصف الطريق صوب مرحلة التنفيذ. ويتحتم على الوسطاء ذوي القدرات المختلفة، وأحيانا بتشكيلات مختلفة، التدخل لدعم عمليات السلام وإعادتها إلى المسار الصحيح. ويتعين على مجلس الأمن أن ينخرط بصورة فعالة، وأن يوفر قيادته ودعمه السياسي المطلوبين لإنقاذ عمليات السلام وإحيائها عندما يقع هذا التعثر.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلا، كان هناك اتفاق جديد للسلام بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وفي دارفور، هناك حاجة إلى التفاوض على اتفاق جديد للسلام. وقد شهدنا التوصل إلى العديد من اتفاقات السلام في مجموعة من الحالات في إطار عمليات جارية للسلام قام فيها مجلس الأمن فعلا بنشر بعثة لحفظ السلام. وقد نحتاج إلى وسطاء بمهارات وخلفيات مختلفة لمواصلة التفاوض عند الاقتضاء ضمن عملية سلام واحدة، قد تقوم فيها الحاجة إلى عدد من اتفاقات السلام ويشارك فيها وسطاء مختلفون.

ويتعلق المجال الثالث بالوسطاء في الحالات التي يعملون فيها باعتبارهم احتياطيين أو مُيسرين في عملية بناء السلام، مثلما هو الشأن في بوروندي حاليا. ويأخذ هذا الأمر شكل جهود لإيجاد بيئات مؤاتية للمصالحة والتسوية السياسية وما يتصل بهما من مهام للحيلولة دون عودة الصراع إلى حالات ما بعد الصراع.

وهذه كلها أشكال متباينة لمهام الوساطة، التي ينبغي أن تبلورها الأمانة العامة ومجلس الأمن ويجري تجسيدها في شكل أدوات قابلة للتفعيل في إطار الأمم المتحدة وبشراكة مع المنظمات الإقليمية.

وقد اكتسبت تنزانيا على مر الأعوام تجربة في الوساطة وتيسير السلام في شرق أفريقيا ووسطها. وشهدنا فجوات ينبغي سدها من خلال تعزيز الروابط المؤسسية بين مجلس الأمن والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية الصراعات. ومن شأن عمل المجلس أن يتحسن ويتعزز بصورة كبيرة إذا زادت الأمم المتحدة من استثمارها في الشراكات السياسية مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، المجهزة لمواجهة التحديات والفرص السياسية، التي ينبغي دعمها من المجلس والأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يتقدم إليكم وفد بلدي ، سيدي، بصادق التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن. كما نعرب عن تقديرنا لممثل الجماهيرية

العربية الليبية، الذي قام بعمل محمود في الشهر الماضي بصفته رئيسا.

مما لا شك فيه أن الوساطة أداة قوية للتحول الإيجابي في العلاقات بين أطراف في نزاع من النزاعات، تمكّن من تفادي تصعيد أعمال العنف. وقد جعلت بوركينا فاسو، التي تسهم إسهاما بارزا في الوساطة في أفريقيا، على نحو مستصوب للغاية، من تعزيز الوساطة أولوية خلال فترة ولايتها في مجلس الأمن.

وتولي بنن أهمية خاصة لمناقشة اليوم، بما أننا جعلنا من الحوار الدعامة التي تعزز يوما بعد يوم بناء ديمقراطيتنا الفتية، التي رأت النور في المؤتمر الوطني التاريخي الذي عُقد في شباط/فبراير ١٩٩٠. وقد تمكّنا من تنظيم ذلك المحفل الاستثنائي المكرس للمصالحة الوطنية بفضل الوساطة البارعة للكنيسة الكاثوليكية المحلية.

وقد سعت الحكومات التي تعاقبت على بنن منذ عام ١٩٩١ إلى الإبقاء على قنوات خاصة للتعاون داخل المؤسسات الديمقراطية الوطنية، وفي ما بين الشركاء الاجتماعيين لتفادي أو احتواء التوترات التي يمكن أن تتفاقم.

وفي السنوات الأخيرة، تم إغناء المشهد السياسي في بنن بمؤسستين وطنيتين جديدتين. فالجهاز الرئاسي للوساطة، التابع لرئاسة الجمهورية، مسؤول عن تسوية المنازعات بين المواطنين والإدارة على الصعيدين الوطني والمحلي. والمجلس الأعلى للحكم التعاوني يسعى إلى إيجاد حلول قائمة على توافق الآراء للتحديات التي يواجهها البلد. والهدف منه هو توطيد توجيه حكم الدولة في بيئة من السلام والوفاق، بغية إدامة إرث المؤتمر الوطني الذي انعقد في شباط/فبراير ١٩٩٠ من خلال إدارة الشؤون العامة بصورة تشاركية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تشارك بنن في الجهود المبذولة في إطار الهيكل الأفريقي للسلم والأمن، الذي يشمل آليات عملية للوساطة. وقد قام، من جملة أمور، بوضع كفاءاته الوطنية رهن إشارة فريق حكماء الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن بين أعضاء مجالس الوساطة تلك امرأتان مشهورتان من بنن. بنن تترأس حاليا رابطة وسطاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المؤلفة من دول المنطقة الفرعية الناطقة بالفرنسية.

وعلى صعيد العالم، ساعدت بنن على إحياء اهتمام المجتمع الدولي بالوساطة، وفي المقام الأول بالدور الحاسم لمجلس الأمن في ذلك المضمار، بتنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتخذ في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي يتضمن أحكاما صريحة بشأن الوساطة والدبلوماسية الوقائية. ونذكّر بأن الأمين العام كان قد قدم تقريرا بناء جدا (S/2008/18) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن الجهود المبذولة عملا بالقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). وبنن ترحب بالتقدم الكبير المحرز منذئذ في بناء قدرات الأمم المتحدة، لا سيما قدرات إدارة الشؤون السياسية، في ميدان دعم الوساطة، حسبما جاء أيضا في التقرير المعروض علينا اليوم (S/2008/189)، الذي يعتبر تكملة مفيدة للتقرير الآنف الذكر.

بنن ترحب باقتراح الأمين العام بأن تفي الأمم المتحدة بالتزامها بتطوير الوساطة. وتكمن أهمية تقرير الأمين العام بصفة خاصة في حقيقة أن التقرير يسلط الضوء على الدروس المستفادة من ممارسة الوساطة، فضلا عن الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها للتصدي للتحديات التي تواجهها جهود المجتمع الدولي لمنع الصراع. ويرى وفدي أن التركيز الموجه نحو نوعية الموارد البشرية له ما يبرره تماما، لا سيما فيما يتصل بالحاجة إلى تدريب كادر جديد قادر على مواجهة كل التحديات.

الأمم المتحدة ينبغي لها أن تؤازر الاتحاد الأفريقي في ندائه الموجه إلى جميع أعضائه لتطوير الآليات المناسبة للتسوية السلمية للنزاعات. وفي ذلك الصدد، ينبغي لصناديق وبرامج المساعدة الإنمائية أن تقدم دعما فعالا لجهود بناء القدرات لدى مؤسسات الوساطة الوطنية والإقليمية.

ومما يكتسي الأهمية العمل بهمة على النهوض بشراكة قوية مستندة إلى التكافل والمزايا المقارنة لأصحاب المصلحة، ليتسنى لمجلس الأمن أن يمارس مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يكون المجلس قادرا على أن يستخدم بطريقة ملائمة الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الجزاءات. وبتلك الطريقة يمكنه أن يعمل بهمة على خلق الظروف اللازمة للإدارة الوطنية الفعالة من حيث التكاليف لحالات الغموض والأزمات، لكفالة بناء السلام فيما بعد الصراع إذا كان وقف تصاعد العنف متعذرا.

مجمل القول إن بنن تؤيد توصيات الأمين العام بشأن بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى على إجراء الوساطة وتسوية الصراع ومنع نشوبه. وتبعا لذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تنسق إجراءاتها وتتصرف بطريقة متماسكة، لا سيما لكفالة الوقاية المهيكلة والمنهجية من الصراع، بما يسمح لها بأن تعكف بطريقة حازمة على قلع الأسباب الجذرية للصراعات، المحلية والخارجية على السواء. الهدف الأولي يكمن في بناء عالم توجهه ثقافة السلام وفضائل الحوار في خدمة استقرار البلدان والنهوض بالرفاه الشامل للجميع.

ختاما، يعلن وفدي تأييده للبيان الرئاسي المزمع اعتماده في نهاية هذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي ممثل السودان الكلمة.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في المستهل أن أتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر كدبلوماسي متمرس لبلد صديق تجمعنا معه العديد من المنابر والقواسم المشتركة، وتوحد بيننا طموحات السلام والاستقرار والتنمية. إن تخصيصكم لهذه المداولات حول الوساطة وتسوية النزاعات يؤكد مدى اهتمامكم، بل تبنيكم لهموم وشواغل الدول النامية، وبوجه خاص دول القارة الأفريقية، أخذا في الاعتبار المبادرة الرائدة التي قامت بها بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عندما نظمت خلال رئاستها لمجلس الأمن أول اجتماع رفيع المستوى برئاسة معالي الرئيس بليز كومباوري لتبادل الآراء حول هذا الموضوع البالغ الأهمية.

ونأمل أن تُسهم مداولات اليوم في بلورة نهج موضوعي ملزم يؤكد على الأولوية المطلقة لاستئصال جذور النزاعات ومسبباتها عبر الوساطة الفاعلة والتسويات السياسية الشاملة المدعومة بصورة قوية وجادة من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي، خاصة من الشركاء الدوليين والإقليميين ذوي الصلة، وصولا إلى تحقيق الدور المناط بمجلس الأمن في صيانة الأمن والسلام الدوليين وبسط الاستقرار والأمن المستدامين وفقا لولاية المجلس واتساقا مع منطوق الفقرة (٣) من المادة الثانية ومع المادتين ٣٣ و ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نضم صوتنا إلى بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل كوبا حول هذا الموضوع.

لقد أدرك الآباء المؤسسون قبل أكثر من ستة عقود أهمية الدور الملقى على عاتق مجلس الأمن في صناعة السلام قبل حفظه، إيمانا منهم بأن أقصر الطرق إلى صيانة الأمن والسلم الدوليين هو التسوية السياسية السلمية للنزاعات. فقد أكد الميثاق على الدور المحوري للأمم المتحدة في صناعة السلام ودعم جهود الوساطة والتسويات، حتى لا يبدو دور هذا المجلس قاصرا على إيفاد البعثات الأممية لحفظ السلام، والتي بلغ عددها الآن ١٨ بعثة بقوام يفوق ١٠٠ ٠٠٠ من

حفظة السلام، وما ينطوي عليه ذلك حاليا في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وضغوطها الهائلة على الموارد، بل لا بد من حضور فاعل للمجلس في دفع جهود التسويات السلمية وتعزيزها. فمهما تحلى الوسطاء بالموضوعية والاستقلالية والحياد والخبرات فهناك حاجة ملحّة لدور داعم من الأطراف الفاعلة، ممثلة في مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة المباشرة بأطراف التراع. وغني عن الذكر هنا أن المواقف الموضوعية المحايدة من قِبَل مجلس الأمن تجاه أطراف التراع تظل حجر الزاوية في أي دور لمجلس الأمن في تسوية التراعات.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من موقع صلتها المباشرة بالأبعاد الجيوسياسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية للتراعات، تظل الأكثر تأهيلا ومقدرة دون سواها على النهوض بأدوار الوساطة، خاصة مع تعقد الصراعات المعاصرة داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول، الأمر الذي يجعل من تدخل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قيمة مضافة، لا سيما المنظمات الإقليمية التي تولي موضوع تسوية التراعات أهمية قصوى مثل الاتحاد الأفريقي، الذي نص ميثاقه التأسيسي على أهمية التسوية السياسية للتراعات ومنع نشوبها. كما لا بد من التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في دعم جهود الوساطة الإقليمية، خاصة فيما يتصل برفد الجهود الإقليمية بالدعم التقني واللوجستي والخبرات ذات الصلة من واقع الخبرة التراكمية للأمم المتحدة في هذا المجال.

إن التسوية السياسية للتراعات تتطلب بدورها تفعيل وتعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، وفي مقدمتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة والصناديق ذات الصلة في التنمية وفي دعم قدرات الدول الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم المشاريع الوطنية للتنمية والتعمير والإنعاش الاقتصادي ونقل التكنولوجيا ومعالجة التغيرات المناخية والتدهور البيئي لكون التنمية هي المعالجة الناجعة والعامل الحاسم في صنع السلام واستدامة السلام لأن معالجة جذور التراعات هي التي تكفل استمرارية السلام وعدم الارتداد والعودة مرة أخرى لمربع الحروب، مثلما أن تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات يوفر دون شك النفقات الهائلة والمتصاعدة لعمليات حفظ السلام.

وختاما، سيدي الرئيس، لا بد من التذكير مرة أخرى بما ظللنا نكرره تباعا أمام هذا المجلس بأن التراع في دارفور، في بلادنا، ما كان لأمده أن يطول أبدا لو أن مجلس الأمن قد ألقى بكل ثقة منذ البداية خلف جهود التسوية السياسية في ضوء توفر الإرادة الوطنية القوية الهادفة لطي صفحة هذا التراع، والتي أعادت تجسيدها مؤخرا الخطة القومية المتكاملة والشاملة عبر مقررات وتوصيات منبر مبادرة أهل السودان التي أرست الأساس للجهود الدولية والإقليمية، انطلاقا نحو سلام عاجل وشامل في دارفور، وخاصة بعد النتائج المبشرة التي حققتها المبادرة الأفريقية العربية التي تستضيفها دولة قطر الشقيقة في اتحاد وتناسق مع جهود الوسيط المشترك جبريل باسولي.

كما أن الحركات المسلحة التي ظلت تقاطع العملية السلمية ما كان لها أن تتمادى في رفض خيار السلام لو أن مجلس الأمن قام بدوره فيما يتصل بإرسال الرسالة الحاسمة لقادة تلك الحركات، وما كان لتلك الحركات أن تنأى عن العملية السلمية لولا قيام بعض القوى المؤثرة بإرسال رسائل سلبية لهذه الحركات وغض الطرف عن تجاوزاتها، بل استضافة قادتها.

وغني عن البيان أيضا هنا أن القرار الطائش وغير المسؤول الذي أقدمت عليه المحكمة الجنائية الدولية كانت أولى نتائجه السلبية إعلان بعض الحركات المسلحة عن

مقاطعتها للعملية السياسية. وكان من المأمول أن يقوم مجلس الأمن بحماية العملية السياسية في دارفور من هذه المخاطر والمغامرات. ومن هنا، فإننا نؤكد أن مصداقية مجلس الأمن وانحيازه لخيار السلام والاستقرار في السودان يستوجبان لفظ جميع هذه المغامرات الطائشة نهائيا وتصحيح الأوضاع المترتبة على تحرك المحكمة الجنائية الدولية، والضغط على الحركات المتمردة لتحقيق التسوية السياسية الشاملة والسلمية التي تكفل استقرار السودان ورفاهية شعبه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه (S/PRST/2008/36) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ويحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189) وبالتوصيات الواردة فيه.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبصفته الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يعتزم مواصلة الاهتمام بجميع مراحل الصراع، بما فيها ما يتعلق بدعم الوساطة، ويعرب عن استعداده لاستكشاف المزيد من السبل والوسائل لتعزيز الترويج للوساطة باعتبارها وسيلة هامة لتسوية المنازعات سلميا، قدر الإمكان قبل أن تتطور إلى نزاع عنيف.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية الوساطة، على أن تبدأ في أبكر المراحل الممكنة من النزاعات، وكذلك في مراحل تنفيذ اتفاقات السلام الموقعة، ويشدد على ضرورة إقامة عمليات وساطة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتساهم في بناء السلام، من أجل كفالة استدامته.

”ويشدد مجلس الأمن على أن المسؤولية الرئيسية عن التسوية السلمية للمنازعات تقع على عاتق أطراف النزاع، وأن تحقيق السلام واستدامته لا يمكن بلوغهما إلا عن طريق مشاركة تلك الأطراف مشاركة كاملة والتزامها الحقيقي بتسوية النزاع، بما في ذلك أسبابه الأساسية. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أهمية بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال الوساطة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الإجراءات التي يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في تعزيز الوساطة وفي التسوية السلمية للمنازعات، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية، وخاصة عن طريق وحدة دعم الوساطة، من أجل الاستجابة للأزمات الناشئة والقائمة. ويؤكد أن جهود دعم الوساطة ينبغي أن تلبي متطلبات العمليات السلمية المتسارعة الوتيرة.

”ويشير مجلس الأمن إلى أهمية مساهمة الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى، في التسوية السلمية للمنازعات. ويرحب المجلس بما تبذله المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من جهود في سبيل النهوض بدورها في مجال الوساطة، ويقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل مواصلة تقديم المساعدة لها في هذا الخصوص.

”ويحث مجلس الأمن الأمانة العامة على العمل مع جميع الشركاء لكفالة توفر خبراء في مجال الوساطة يتمتعون بتدريب جيد وبالخبرة وينتمون إلى

مناطق جغرافية متنوعة، على جميع المستويات، وذلك من أجل كفالة القيام بجهود الوساطة في الوقت المناسب وحصولها على أجود أنواع الدعم، ويحث الجهات التي يتوفر لديها خبراء في مجال الوساطة أن تتعاون مع الأمانة العامة في هذا المسعى.

”ويطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام أن يعمل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والشركاء المعنيين الآخرين، بأسلوب منسق ذي طابع تكاملي متبادل عند التعاون في عملية للوساطة.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق العدد المنخفض للغاية من النساء اللائي يضطلعن بأدوار رسمية في عمليات الوساطة، ويشدد على ضرورة كفالة تعيين النساء بالشكل الملائم في مستويات صنع القرار، باعتبارهن وسطاء رفيعي المستوى، وفي تشكيلة أفرقة الوسطاء تمشيا مع القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ويكرر نداءه إلى الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأن يتخذوا التدابير الملائمة لتحقيق ذلك الغرض.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بما يتخذه من إجراءات لتعزيز ودعم الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات، وكفالة اتساقها مع الجهود الجارية لتعزيز بناء السلام وحفظ السلام“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/8.

أشكر جميع الوفود على اشتراكها في مناقشة اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.